المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵓⵙⵙⵏⵜⵉⵔ
Conseil Economique, Social et Environnemental

تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب:

رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مُؤَهَّلَة ومُزدَهِرة ومُبَادِرَة

دراسة

إحالة رقم 2021/30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب:

رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مُؤَهَّلَة ومُزدَهِرة ومُبَادِرَة

إحالة رقم 2021/30

«لذا، نؤكد إرادتنا الراسخة، في ضرورة أن يكون الهدف الإستراتيجي لكافة السياسات العمومية، هو توسيع الطبقة الوسطى، لتشكل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع

وإن عزمنا لوطيد على جعل الفئات الوسطى، مرتكز المجتمع المتوازن، الذي نعمل على بلوغه».

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليوز 2008

«غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن».

الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية، 12 أكتوبر 2018

«إن المجتمع مثل البيت، متكامل البنيان، أساسه المتين هو الطبقة الوسطى ; بينما تشكل الطبقات الأخرى باقي مكوناته.

والمغرب ولله الحمد، بدأ خلال السنوات الأخيرة، يتوفر على طبقة وسطى تشكل قوة إنتاج، وعامل تماسك واستقرار.

ونظرا لأهميتها في البناء المجتمعي، فإنه يتعين العمل على صيانة مقوماتها، وتوفير الظروف الملائمة، لتقويتها وتوسيع قاعدتها، وفتح آفاق الترقي منها وإليها.»

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، بتاريخ 20 غشت 2019

إحالة رقم 2021/30

- طبقا لمقتضيات المادة 7 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصل المجلس بإحالة من السيد رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 30 يناير 2020 من أجل إعداد دراسة حول الطبقة الوسطى بالمغرب.
- وفي هذا الصدد، قرر مكتب المجلس تشكيل لجنة مؤقتة عَهِدَ إليها بإعداد هذه الدراسة.
- وخلال الدورة العادية التاسعة عشرة بعد المائة (119) للجمعية العامة للمجلس، المنعقدة بتاريخ 25 فبراير 2021، صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على الدراسة المنجزة حول موضوع «الطبقة الوسطى بالمغرب».

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره:

تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب:

رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مُؤَهَّلَة ومُزدَهِرة ومُبَادِرَة

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة المؤقتة المكلفة بإعداد الدراسة

رئيس اللجنة : السيد لحسن والحاج

مقرر الموضوع : السيد علي غنام

الفهرس

ملخص تنفيذي 11

القسم الأول : إشكالية الطبقة الوسطى بالمغرب 15

1. المنشأ التاريخي للمفهوم الحديث للطبقة الوسطى 15

ظهور أنشطة جديدة (السياحة، الأنشطة الرياضية، الأنشطة الثقافية) 16

مهن الطبقة الوسطى : التنوع وأشكال الهشاشة 17

2. الطبقة الوسطى : من مفهوم مجرد إلى محاولات التحديد التجريبي 19

تطور المقاربات المعتمدة 19

3. الطبقة الوسطى بالمغرب 21

أ. منهجية المندوبية السامية للتخطيط 21

ب. تطور الطبقة الوسطى حسب المندوبية السامية للتخطيط 24

ج. الطبقة الوسطى بالمغرب حسب مقاربات أخرى 25

- مساهمات أكاديمية 25

- مساهمات المنظمات الدولية والهيئات الأجنبية 25

4. عناصر من أجل تعريف أكثر ملاءمة للطبقة الوسطى بالمغرب 28

أ. حدود التعريف الإحصائي المعتمد 28

ب. مقاربة متعددة الأبعاد للتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للمغرب 30

القسم الثاني: سبل ووسائل تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بما يسمح بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب 31

1. إعادة توزيع الدخل والإشكالية الضريبية 31

أ. السياسة الميزانياتية بمفهومها الواسع 31

ب. آليات الدعم والتحويلات الاجتماعية 33

2. محاربة الفقر وإدماج القطاع غير المنظم 34

أ. تشجيع الأنشطة الاقتصادية الربحية 34

ب. تعميم الحماية الاجتماعية 36

3. التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان مشاركتها في سوق الشغل 37

4. تحسين جودة الخدمات الاجتماعية 39

أ. الصحة 39

ب. التعليم 40

ج. السكن 41

5. الارتقاء الاجتماعي: تكوين رأسمال بشري عالي التأهيل 43
6. تنظيم وتَطَوُّر المهن في الوظيفة العمومية 45
7. انبثاق طبقة وسطى قروية 47
8. تطوير بنية تحتية رقمية مندمجة 48
القسم الثالث: توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للنهوض بالطبقة الوسطى 51
المحور الأول: حول البحث الأكاديمي والإحصائيات 51
المحور الثاني: حول مهن الوظيفة العمومية 51
المحور الثالث: حول تكوين الرأسمال البشري 51
المحور الرابع: حول توسيع وتنويع مسارات الارتقاء الاجتماعي 52
المحور الخامس: حول التنمية القروية 52
المحور السادس: حول تطوير وتكريس دور الدولة الاجتماعية لفائدة الجميع 53
المحور السابع: حول مكافحة الفقر وإدماج القطاع غير المنظم 54
المحور 8: نحو سياسة للبنيات التحتية الرقمية المندمجة 55
ملاحق 57
الملحق رقم 1 : المقاربات التجريبية لتحديد وقياس الطبقات الوسطى 57
الملحق رقم 2 : مقاربات تقسيم الطبقات الاجتماعية 59
الملحق رقم 3 : لائحة الهيئات التي جرى الإنصات إليها 61
الملحق رقم 4: لائحة أعضاء اللجنة المؤقتة المكلفة بإعداد الدراسة 62

ملخص تنفيذي

توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بإحالة من رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 30 يناير 2020 من أجل إعداد دراسة حول الطبقة الوسطى بالمغرب. وتندرج هذه الإحالة في إطار الدينامية التي أطلقها الطرفان حول موضوع الطبقة الوسطى، من خلال تنظيمهما لفعاليات المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية حول موضوع :»توسيع الطبقة الوسطى قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي».

في وقت تستعد فيه بلادنا، تحت القيادة السامية لجلالة الملك، لاعتماد نموذج تنموي جديد يتفاعل مع تطلعات وانتظارات المغاربة، أفرادا وفاعلين، فإن تعزيز وتوسيع طبقة وسطى مُؤَهَّلة ومزدهرة ومُبَادِرة، يكتسي أهمية قصوى من أجل إنجاح الانتقال نَحْوَ عتبة أعلى من التنمية.

إن دينامية الطبقة الوسطى تَضْطَلع بدور بالغ الأهمية، بوْصفها عاملاً في النمو والاستقرار الاقتصادي، وذلك بفضل إسنادها للاستهلاك الداخلي وحفزها للاستثمار في مجالات التعليم والصحة والسكن. كما أنها تضطلع بدور أساسي في الحفاظ على استمرارية أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال المساهمات والضرائب التي تؤديها الأسر. هذا، وبفضل قدرتها على الادخار، يشكل وجود طبقة وسطى قوية رافعة أساسية لتمويل الاستثمار.

من جهة أخرى، تعتبر الطبقة الوسطى عاملاً للاستقرار السياسي لكونها تؤشر عموما على وجود تماسكٍ اجتماعي أقوى وتفاوتاتٍ أقلَّ وعلى اشتغالِ المصعد الاجتماعي.

على الرغم من أن الطبقة الوسطى قد تمت دراستها على نطاق واسع في الأدبيات الأكاديمية، إلا أن وضع تعريف محدد للطبقة الوسطى يظل أمرا ليس بالهين، وذلك بالنظر إلى عدم التجانس الكبير الذي يَطْبَعُ الوضعيات الاجتماعية التي تم تناولها.

وفي المغرب، ثمة العديد من الإكراهات التي تجعل تحديد الطبقة المتوسطة أمرا صعبا، نذكر منها تَبنِّي تعريف إحصائي للطبقة الوسطى يقوم على مستوى الدخل والاستهلاك مع اعتماده في إطار السياسات العمومية؛ وعدم التحيين المنتظم للمعطيات الخاصة بالطبقة الوسطى وضعف الإطار الإحصائي لتتبع الأجور في القطاع الخاص، ثم اتساع حجم القطاع غير المنظم وضعف الإحصائيات المتعلقة به، وأخيرا غياب آلية إحصائية خاصة بالدخول غير الأجرية.

ومن هذا المنظور، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه لا يجب أن يكون تعريف الطبقة الوسطى تعريفاً إحصائيا فحسب، وإنما ينبغي أن يرتكز على عناصر أخرى لتحديد الشرائح الاجتماعية التي تمتلك، بالنظر لمستوى ونمط عيشها، ودرجة تكوينها وطبيعة تطلعاتها والمقومات اللازمة للاضطلاع بدور محوري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وأن تكون محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا.

من هذا المنطلق، وأخذا بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، حدد المجلس في هذه الدراسة ثمانية سبل أو مداخل كبرى للتغيير غايتها توسيع نطاق الطبقة الوسطى بالمغرب، وتعزيز قدرتها على الصمود إزاء التقلبات والصدمات الخارجية المحتملة التي قد تؤدي إلى تقهقرها الاجتماعي. وتهم هذه المداخل : 1) اعتماد سياسات ميزانياتية وجبائية تعيد توزيع الدخل وتقلص الفوارق، 2) القضاء على الفقر ودعم الفئات الضعيفة والتي تعاني من الهشاشة، 3) التمكين الاقتصادي للنساء من أجل تقليص الفقر في صفوفهن بالوسطين الحضري والقروي، والرفع من فرص ولوجهن

إلى سوق الشغل، 4) تحسين جودة الخدمات الاجتماعية، 5) تعزيز قدرات الرأسمال البشري، 6) تنظيم وتطوير المهن والوظيفة العمومية، 7) ضمان انبثاق طبقة وسطى قروية، 8) تطوير بنية تحتية رقمية مندمجة.

واستنادا إلى هذه التوجهات، بلور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات ذات البعد الإجرائي غايتها من جهة تحديد نطاق وخصائص الطبقة الوسطى بشكل أفضل، من خلال اقتراح معالم لتعريف أكثر ملاءمة، ومن جهة أخرى حماية الطبقة الوسطى وتعزيزها وتوسيع حجمها لتتمكن من الاضطلاع على الوجه الأكمل بدورها في النهوض بتنمية بلادنا. ومن أبرز تلك التوصيات نذكر ما يلي :

1. **إغناء وتحديث منظومة الإحصاء الوطني**: 1) تحسين تتبع الأجور في القطاع الخاص والدخول غير الأجرية، 2) تطوير مؤشرات حول القدرة الشرائية وظروف المعيشة وممتلكات مختلف الشرائح الاجتماعية في جميع جهات المغرب وفي مختلف أوساط الإقامة.

2. **تعزيز القدرة الشرائية للطبقة الوسطى**، من خلال سن ضريبة للأسرة تكون سانحة أكثر وتأخذ بعين الاعتبار نفقات التكفل العائلي، مع تعزيزها بتعويضات عائلية أكثرَ مواكبة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، بما في ذلك نفقات تعليم الأبناء.

3. **وضع المرأة في صلب الجهود المبذولة لمكافحة الفقر** والقطع مع السياسات والبرامج التي غالبا ما تعتمد مفهوم الأسرة الذي يحيل بكيفية ممنهجة إلى الرجل باعتباره رب الأسرة.

4. **إرساء منظومة العلاجات على أساس خريطة صحية شاملة وموثوقة** (على المستوى الوطني والجهوي)، تدمج القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، يعد دور الدولة أساسيا في السهر على الانسجام العام لمكونات هذه المنظومة وضمان تتبعها تتبعا صارما، من أجل ضمان تناسق العرض الصحي على المستوى الترابي (الجودة والقرب).

5. **تعزيز التكوين المُؤَهِّل مدى الحياة** وإرساء آلية الاعتراف بمكتسبات التجربة المهنية ووضع الجسور بين مختلف مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

6. **النهوض بالأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية في الوسط القروي وتنويعها**، وذلك بهدف تعزيز انبثاق طبقةٍ وسطى تتسع لـ 50 في المائة من ساكنة العالم القروي التي لا ترتبط أنشطتها بالفلاحة.

7. **العمل على تطوير المراكز القروية الصاعدة لتصبح رافعة لتعزيز جاذبية وتهيئة المجالات الترابية**، بما يجعلها قادرة على ضمان الشروط اللازمة لانبثاق طبقة وسطى قروية، بدل أن تكون مجرد حاجز لمنع الهجرة القروية.

8. **اعتبار التكنولوجيات الجديدة معرفة أساسية وإدراجها** في مختلف المناهج المدرسية والجامعية وفي التكوين المهني، وتطوير مسالك رقمية عن طريق الجمع بين المسارات التقليدية والمعارف الرقمية في مختلف التخصصات: القانون والاقتصاد والعلوم الإنسانية والاجتماعية والهندسة والتسويق والمحاسبة ...إلخ.

تمهيد

يتمثل الهدف من هذه الدراسة حول الطبقة الوسطى في تقديم عناصر إجابة عن سؤالين حملتهما إحالة مجلس المستشارين : يتعلق أولهما بتحديد مفهوم أو تعريف الطبقة الوسطى. وقد جرى لهذا الغرض تحليل الأدبيات المتوفرة حول هذا المفهوم لمقاربته من زاوية جديدة، بما يقتضيه ذلك من تحليل نقدي للدراسات المؤسساتية المنجَزة حول الطبقة الوسطى بالمغرب، واقتراح عناصر إضافية من شأنها المساهمة في بلورة تعريف وتحديد أكثر ملاءمة للطبقة الوسطى ببلادنا ومكوناتها وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية وكذا حجمها ودورها الاجتماعي والاقتصادي .

أما السؤال الثاني، فيهم سبل ووسائل توسيع الطبقة الوسطى، وذلك من خلال العمل بشكل خاص على اقتراح معالم السياسات العمومية الكفيلة بتشجيع توسيع الشرائح الاجتماعية المتوسطة الأكثر دينامية والأكثر انخراطا في تحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للبلاد.

وتتضمن هذه الدراسة ثلاثة أجزاء :

- **القسم الأول** : يتناول الجانب الأكاديمي والمؤسساتي لإشكالية الطبقات الوسطى في العالم بشكل عام، وفي المغرب على وجه الخصوص.
- **القسم الثاني** : يعالج مسألة تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب والسياسات العمومية الكفيلة بتيسير تحقيق هذا الهدف.
- **القسم الثالث** : يقدم بشكل مركز توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الرامية إلى حماية الطبقة الوسطى وتقويتها وتوسيعها.

يشار إلى أن هذه الدراسة تندرج في إطار الدينامية التي أطلقها مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع الطبقة الوسطى، من خلال تنظيمهما المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية حول موضوع :«توسيع الطبقة الوسطى قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي».

القسم الأول : إشكالية الطبقة الوسطى بالمغرب

1. المنشأ التاريخي للمفهوم الحديث للطبقة الوسطى

تشهد جميع المجتمعات البشرية اختلافات وتفاوتات بين ساكنتها في مستويات عيشهم ووضعهم الاجتماعي. وقد تَقِلُّ أو تتسع التفاوتات والتراتبية بين الطبقات الاجتماعية حسب المجتمعات. لكن في جميع الحالات، توجد دائما فئة من السكان يمكن أن نصفها بالمتوسطة أو الشريحة الاجتماعية الوسيطة.

غير أنه خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ومع انتقال المجتمعات نحو الحداثة في خضم الثورات الصناعية والعلمية والسياسية الكبرى (بناء الدولة الحديثة)، سوف تنبثق الطبقات الوسطى باعتبارها مكونا وسيطا وعامل توازن، ومحركا وشرطا للتحولات الدائمة والمتسارعة التي تشهدها المجتمعات الحديثة. وهي دينامية لا تزال متواصلة وتتخذ تسلسلات زمنية ومسارات مختلفة حسب التحولات والمنعطفات التي تطبع تاريخ مختلف مناطق العالم. لذلك، لا يمكن اختزال هذه الدينامية وربطها حصريا بتطور وانتشار الرأسمالية أو الديمقراطية، لا سيما وأن هاذين المفهومين يتخذان بدورهما أشكالا مختلفة في أوروبا أو الولايات المتحدة أو آسيا.

ويعد توسع نطاق الطبقة الوسطى وتنوعها سببا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لها في الآن ذاته، غير أن الاعتراف بهذا الدور الجديد للطبقة الوسطى وتوسعها لم يأت إلا لاحقًا. إذ لم يكن بوسع النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة خلال القرن التاسع عشر الوقوف على هذا التحول لأنه لم يظهر بجلاء ولا أضحى واسع النطاق إلا مع نهاية القرن التاسع عشر. كما أن تطور هذه الطبقة الوسطى الجديدة كان نفسه مرتبطا بظهور وتطور التقنيات الجديدة، لا سيما تقنيات التواصل والنشر والحساب، وهي تقنيات لم تتطور إلا في بداية القرن العشرين (الآلة الكاتبة، آلة الحساب، التلغراف، الهاتف، النسخ، الإذاعة). لذلك، لم يتم إدراج هذا المفهوم الجديد للطبقة الوسطى في النقاش العلمي وفي السياسات العمومية حتى مع منتصف القرن العشرين.

وفي ما يتعلق بتكون الطبقات الوسطى، يمكن الوقوف عند العديد من السمات المشتركة بين جميع البلدان المتقدمة، وهي سمات يعزز بعضها البعض:

أ. الاستثمار في التعليم وتطوير المعارف والتقنيات والفنون

لقد قامت هذه الدينامية في الوقت ذاته على جهود القطاع الخاص والسلطات العمومية. إذ شهد القرنان التاسع عشر والعشرون، انتشارا واسعا للجامعات والمدارس المتخصصة. وإذا كانت الدولة قد اضطلعت بهذه الدينامية في أوروبا، فإن من قادها في بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كان هو المقاولات الخاصة ورواد العمل الخيري. وإلى جانب المعارف الكلاسيكية، وكليتي القانون والطب، أخذت الجامعات الجديدة في تلقين مجموع العلوم الأخرى. وقد أدت هذه المجهودات إلى تنامٍ هائل لمنظومات التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي. وأدى تطور وانتشار المعارف والتقنيات إلى تنويع المهن والتخصصات وضمان بروز كفاءات تحمل دبلومات علمية معترف بها. وبذلك أصبحت المعرفة والكفاءة والمهنية والاستحقاق «بناء على معايير موضوعية» قيما مركزية لدى الطبقات الوسطى.

ب. تطور في مهام وتدخلات الدولة

بالإضافة إلى مهام النهوض بقطاع التعليم، عملت الدول الحديثة على تطوير العديد من الخدمات العمومية: الإدارية والتقنية والاجتماعية. وقد تطلب توفير هذه الخدمات العمومية وجود موارد بشرية جديدة مؤهَّلة، تخضع بدورها للتطورات التكنولوجية. وهكذا، على امتداد القرن العشرين، كان على الدول أن ترفع الرهانات المرتبطة بثورات متتالية عرفتها مجالات النقل والاتصالات والأنظمة الصحية. وأضحى سير وتدبير الخدمات العمومية يعتمد على فئات من المهنيين، بات عليهم العمل في الوقت ذاته على مواكبة التحولات التي تشهدها الدولة.

ج. السعي نحو التقدم الاجتماعي والتعقيد المتزايد للعمل داخل المقاولات والإدارات

منذ منتصف القرن التاسع عشر، أصبح على شركات السكك الحديدية والملاحة، وشركات التعدين والمناجم، والمؤسسات البنكية والمالية الكبرى تنظيم عمل آلاف الموظفين والعمال، إن على المستوى الوطني أو الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أضحى سقف المهارات التقنية والعلمية والإدارية والمالية المطلوب توفرها في العاملين في ارتفاع مستمر، مما يقتضي إحداث مهن جديدة ووظائف تأطير جديدة تتطلب بدورها تكوينا ملائما ومستمرًا. وفي القرن العشرين أصبح مفهوم «المسار المهني»، الذي كان من قبل حكرا على عدد قليل من المهن الأساسية (الإداريون، المحامون ، الأطباء) يتسع نطاقه ليشمل مجموع مكونات عالم الأعمال والإدارة. وقد أصبحت الطبقة الوسطى تنظر إلى نفسها كطبقة ذات دخل مريح، لأنها تضطلع في عملها بوظائف التأطير والإشراف والتسيير والخبرة : المعلمون، المهندسون، رؤساء المصالح، مسيرو المقاولات الصغرى والمتوسطة، الممرضون والممرضات، الصيادلة...إلخ. وتعزى دينامية ما يسمى باقتصاد الخدمات تحديدا إلى كون مستوى التعقيد الذي بلغه القطاع الصناعي، سواء على الصعيد التقني أو الاجتماعي، بات يتطلب أشكالا جديدة للتراتبية داخل المؤسسات والمقاولات. إنه عهد «أصحاب الياقات البيضاء»، و«نخبة التقنوقراط» المضطلعين بالإشراف والتسيير داخل كبريات المقاولات الحديثة. وهو عهد شهد أيضا تضاعف الوظائف والخدمات في مجالات الصحة والتوزيع والوساطة القانونية والإعلام والمراقبة، وكلها فئات عززت صفوف الطبقات الوسطى.

وقد انخرطت هذه الطبقة الوسطى نفسها في دعم الحركات الجديدة للنضال الاجتماعي من أجل تحسين الأجور وظروف العمل. وسمح تشكيل منظمات نقابية كبرى للدفاع عن العمال بالحصول على جملة من الحقوق (الأجور ، ساعات العمل، العطل ، ...) وهو ما مكن فئات من العمال والتقنيين من الالتحاق بالطبقة الوسطى. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت الشركات العاملة في المجالات ذات النشاط العلمي والتقني المكثف (السكك الحديدية، الصناعات الميكانيكية، المعادن، الكهرباء، الكيمياء والصيدلة) أو في المجالات التي تتطلب مهارات محددة (المجال البنكي، التأمينات) تتكون من موظفين ينتمون، بالنظر لرواتبهم وأسلوب حياتهم، إلى الطبقة الوسطى.

ظهور أنشطة جديدة (السياحة، الأنشطة الرياضية، الأنشطة الثقافية)

تميزت الطبقة الوسطى الجديدة بمستوى تكوينها، وبطبيعة أنشطتها، كما تميزت بتأثيرها على مستويات الاستهلاك وعلى الدينامية الثقافية. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر، دفعت الطبقة الوسطى بتعميم العديد من الأنشطة التي كانت من قبل حكرا على الطبقة الأكثر يسراً، وذلك من خلال إقبالها على الخدمات والمنتجات الفاخرة ذات التكلفة المعقولة، وتَذَوُّقِ الجدة وصيحات الموضة. كما أقبلت على استهلاك الابتكارات والمستجدات الثقافية الجديدة: المعارض، والمتاحف، والأسفار، والعروض، وأشكال الترفيه، وغيرها، بل وأصبح أفرادها الزبناء الرئيسيين لهذه الخدمات الجديدة. وبالنظر لما تتسم به من دينامية ثقافية، فإن الطبقة الوسطى تَتَمَلَّكُ مختلف الحركات النخبوية الطليعية، التي تقوم بنشرها بين صفوف الجماهير العريضة.

مهن الطبقة الوسطى : التنوع وأشكال الهشاشة

بالإضافة إلى المهن الحرة الكلاسيكية (المحامون والأطباء والموثقون) والمقاولة الصغيرة، فإن المهن الأكثر رمزية والأكثر جدة التي امتهنها أفراد الطبقة الوسطى تمثلت أساسا في مهن التقنيين والمهندسين والمهن التجارية (السماسرة والممثلون التجاريون والمسوقون)، وهي وظائف لم تكن موجودة إلا بشكل هامشي في قبل ذاك، إلا أنها تطورت طيلة القرن التاسع عشر، لتشهد تطورا هائلا في القرن العشرين، إذ انتقل أغلب ممتهنيها من ممارستها في إطار مهن حرة إلى وظائف مأجورة.

ومع التطور الذي شهدته الإدارات والمقاولات، وفي سياق تطور مهنة المهندسين، تطورت مجموعة واسعة من الوظائف المسماة وظائف «الإشراف» أو التأطير أو «الأطر المتوسطة»، وذلك بغية ضمان حُسنِ إنجاز المهام والأنشطة، والسهر على انتقال المعارف والمهارات المرتبطة بها، وتجددها حسب تطور القطاع وما يشهده من ابتكارات.

وعلى مستوى قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية (النقل والبريد والاتصالات) ظهرت فئات جديدة من الأجراء، شكلت سمة أساسية للطبقة الوسطى في نهاية القرن العشرين. وفي سنوات 2000 تجاوز عدد الأطر والمستخدمين في بلد مثل فرنسا عدد العمال في المجال الصناعي.

إذا كانت الطبقات الوسطى في المجتمعات المتقدمة تشكل القوة المحركة للدينامية التقنية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية، فإنها تتأثر أيضا بتداعيات تلك الدينامية. إذ تشكل التحولات المتسارعة في مجال التكنولوجيا فرصة وتهديدا في الآن ذاته للطبقات الوسطى. وإذا كان أفراد الطبقة الوسطى يُعدُّون المستفيدين الرئيسيين من السياسات العمومية في مجالات التعليم والصحة والسكن، فإنهم يعتبرون في الوقت ذاته المصدر الرئيسي للمداخيل الضريبية للدول. وقد يعاني أيضا أفراد الطبقة الوسطى من آثار سياسات التقشف التي تهدف إلى تقليص حجم الوظائف العمومية ونفقات الدولة.

تُبْرِزُ كل هذه العناصر أن مسألة الطبقة الوسطى تعد مسألة مركزية بالنسبة لأي سياسة تنموية. فبالنسبة للبلدان المتقدمة، ينبغي عدم انتهاج سياسات من شأنها أن تؤدي إلى تفقير أو تقليص حجم الطبقة الوسطى أو التسبب في هشاشتها. أما بالنسبة للبلدان الصاعدة، فإنها مطالبة بتقوية وتنمية الطبقة الوسطى والنهوض بها، مما يقتضي العمل على مستويين اثنين بشكل موازٍ:

- تعزيز التنمية التي تقوم على موارد بشرية عالية التأهيل، ملتزمة بقواعد المهنية ومبادئ الاستحقاق، وقادرة على الاندماج في مؤسسات ومسلسلات ذات بنية معقدة، دون إغفال النهوض بالأطر المتوسطة ذات الكفاءة في ميدان تدبير الاقتصاد والمجتمع .
- دعم سياسة مواتية لهذه الموارد البشرية من خلال سياسات أجور تطورية وخدمات ذات جودة وطموحة في مجال التعليم والصحة والتنمية الثقافية. مع العمل على دعم إرساء حكامة بالإدارات والمقاولات قائمة على الحوار والمشاركة والتحفيز.

الإطار 1: الطبقات الوسطى في البلدان النامية

تشير جميع الدراسات، المنجزة في بدايات سنوات 2000، إلى أن أغلب المنتمين إلى الطبقة الوسطى في البلدان النامية، والمتكونة من أفراد لا يُعتبرون «فقراء» بالمعايير المحلية، هم في الواقع معوزون بالنظر إلى معايير البلدان الغنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات تزامنت مع ظهور طبقة وسطى في آسيا وإفريقيا، في سياق يهدف إلى توسيع وتعزيز هذه الطبقة الاجتماعية الصاعدة.

وقد درس الباحثان الاقتصاديان، أبهيجيت بانرجي وإستر دوفلو (2008)[1] بتفصيل أكبر الخصائص الرئيسية للأسر والأفراد من مختلف الطبقات الاقتصادية في البلدان النامية. ووجدا أن أسر الطبقة الوسطى تضم، في المتوسط، أفرادا أقل بكثير من الأسر الفقيرة أو القريبة من عتبة الفقر. فعلى سبيل المثال، يبلغ في المكسيك متوسط عدد أفراد الأسرة من الطبقة الوسطى 4.4 فرداً، في حين يبلغ هذا العدد 6.6 فردًا بالنسبة للأسر الفقيرة جدا، و 6.2 بالأسرة الفقيرة إلى حد ما، و5.3 في الأسر شبه الفقيرة.

من جهة أخرى، كشف الباحثان أن أفراد أسر الطبقة الوسطى يعيشون حياة صحية ومنتجة أكثر من الأسر الفقيرة، إذ يخصصون نفقات أكبر للرعاية الطبية ولتعليم أطفالهم (حيث يقضي أطفالهم مدة أطول في المنظومة التعليمية ويلجون لتعليم ذي جودة أفضل)، كما أن لهذه الأسر فرصا أكبر في الحصول على خدمات الكهرباء والماء الصالح للشرب ومرافق الصرف الصحي المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، تحظى الطبقة الوسطى بإمكانية أوفر في الحصول على القروض البنكية، مما يساهم في دعم الاستهلاك في أوقات التقلبات، رغم أن الإكراهات المرتبطة بالولوج إلى التمويل البنكي لا تزال تشكل عائقًا بالنسبة للطبقة الوسطى أمام خوض غمار تجربة ريادة الأعمال. كما أن لأسر الطبقة الوسطى حظوظا أوفر للاستفادة من التأمين الصحي والتأمين على الحياة، مما يقلل من خطر وقوعها في الهشاشة والفقر. أما في ما يتعلق بأنواع السلع والخدمات التي تستهلكها الطبقة الوسطى، فقد وجد أبهيجيت بانرجي وإستر دوفلو أن الأسر التي يتراوح دخلها بين 6 و 10 دولار أمريكي في اليوم تنفق ما بين 1 و 5 في المائة من ميزانيتها على الأنشطة الثقافية، مقابل صفر دولار بالنسبة للأسر الأكثر فقراً، مما يعكس انخفاضاً في نسبة النفقات المخصصة للتغذية والمواد الأساسية مقارنةً بالأسر الفقيرة.

أخيرًا، وفي ما يتعلق بخصائص سوق الشغل، سجل الباحثان أن نسبة أعلى من أسر الطبقة الوسطى لديها على الأقل مقاولة غير فلاحية (حوالي 60 في المائة في المتوسط في المناطق القروية، مقابل 30 في المائة بالنسبة للأسر الفقيرة أو شبه الفقيرة)، كما أن احتمال امتلاك المقاولات غير الفلاحية التي تديرها أسر من الطبقة الوسطى لسيارات يفوق بأربع مرات احتمال امتلاكها من لدن المقاولات التي تديرها الأسر التي تصنف في وضعية فقر. من جهته، كشف بحث أكثر تفصيلاً أنجزه مكتب العمل الدولي سنة 2013[2] في صفوف الأسر، أن هناك اختلافات ملحوظة في توزيع فرص الشغل بين الفئات الاجتماعية (تم تصنيفها إلى خمس فئات) سواء من حيث القطاع الاقتصادي أو الوضع الوظيفي. حيث أبرز البحث أن 83.7 في المائة من العاملين الذين يعانون من الفقر المدقع يشتغلون إما لحسابهم الخاص أو يمارسون عملا عائليا غير مأجور، في حين تبلغ نسبة العاملين المنتمين إلى هذه الفئة الذين يزاولون عملا مأجوراً 12.7 في المائة فقط. أما العاملون المصنفون ضمن وضعية فقر متوسط، فإن 77 في المائة منهم يشتغلون

1 – E. Duflo et A. Banerjee, «What is Middle Class About the Middle Classes Around the World?», Journal of Economic Perspectives, Vol. 22, N° 2, 2008

2 – Bureau international du travail, « Global Employment Trends », 2013

إما لحسابهم الخاص أو يمارسون عملا عائليا غير مأجور، فيما تعد نسبة من يزاول منهم عملا مأجورا أعلى قليلا من الفئة السابقة، إذ تبلغ 19 في المائة. أما حصة العمل المأجور في صفوف الفئة شبه الفقيرة فهي أعلى بشكل ملحوظ، إذ تصل إلى 35.3 في المائة، غير أن هذه الفئة الأخيرة تختلف بشكل واضح عن الطبقة الوسطى بشريحتيها، والتي تبلغ نسبة المزاولين لعمل المأجور في صفوف أفراد كل واحدة منهما أكثر من 60 في المائة.

2. الطبقة الوسطى : من مفهوم مجرد إلى محاولات التحديد التجريبي

تطور المقاربات المعتمدة

يرتبط مفهوم الطبقة الوسطى ارتباطاً جوهرياً بمفهوم الطبقة الاجتماعية وبدراسة التقسيم الاجتماعي. فبينما يتم في بعض المجتمعات تحديد شرائحها بشكل رسمي، على سبيل المثال، الطوائف أو العشائر أو غيرها من التسلسلات الهرمية الاجتماعية المحددة بشكل ثابت وصارم، فإن مفهوم الطبقة الاجتماعية يرتبط في المجتمعات الحديثة بمستويات الدخل، والثروة، والمستوى التعليمي، وملكية أصول الإنتاج، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والمهنة، وغيرها من المعايير.

ولكن على العكس من هذه المقاربات السوسيولوجية، اعتمدت الأدبيات الاقتصادية عمومًا نهجا مغايرا، حيث ارتكزت على تقسيم معين للدخل في المجتمع من أجل دراسة خصائص المجموعات المحددة على أساس هذا التقسيم. في الدراسات التجريبية، يتم استخدام مقاربتين : مقاربة تستند، في تحديد الطبقات، إلى التمثلات الذاتية للأفراد أنفسهم عن وضعيتهم، ومقاربة تعتمد على معطيات قابلة للقياس، من قبيل الدخل، ومستويات الاستهلاك أو الثروة.

يمكن أن تشكل آلية التمثل الذاتي أو التقييم الذاتي للوضع الاجتماعي مقياسًا مهمًا لمقارنة تطور الديناميات عبر الزمن داخل نفس البلد، لكنها بالتأكيد لا تسعف في إجراء تحليلات مقارنة بين البلدان وذلك بالنظر للارتباط القوي للتمثلات الذاتية بسياقها الاجتماعي والثقافي. وقد تبين من خلال دراسة مدى التعالق بين الدخل والتمثل الذاتي بخصوص الانتماء إلى الطبقة الوسطى في آسيا، أن هناك ضعف في التلازم بين اعتقاد الانتماء للطبقة الوسطى وبين مستوى الدخل، كما تبين أن هناك اختلافات كبيرة بين البلدان في هذا المضمار.[3]

كما أن المقاربة الشائعة في تحديد الطبقة الوسطى تستند على مستويات الدخل أو الاستهلاك أو الثروة، سواء على أساس نسبي أي ارتكازا على متوسط المؤشر المسجل في صفوف مجموع السكان، أو على أساسا مطلق عبر اعتماد عتبات مختلفة من أجل تحديد الطبقات المتوسطة وتمييزها عن الطبقات الفقيرة (عموما يتم اعتماد معدل دولارين (2) للفرد في اليوم كعتبة دنيا مطلقة). (راجع الملحق).

3 - G. Amoranto et al., “Who are the middle class and what values do they hold? Evidence from the world values survey”, ADB Economics Working Paper Series No. 229, 2010

الإطار 2 : الطبقات الوسطى في العالم

في سنة 2009 بلغ عدد الأشخاص الذين يدرجون ضمن الطبقة الوسطى، المحددة بوصفها الطبقة التي تتراوح نفقات أفرادها بين 10 و 100 دولار في اليوم، 1.8 مليار شخص (Kharas, 2010)[4]. وتتركز هذه الطبقة بشكل رئيسي في أوروبا (664 مليون شخص) وآسيا (525 مليون) وأمريكا الشمالية (338 مليون). أما بالنسبة لتوزيع الطبقة الوسطى حسب الدول أو المجموعات الاقتصادية، فإن الاتحاد الأوروبي يأتي في الصدارة بـ 450 مليون مستهلك من الطبقة الوسطى، تليه الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 230 مليون مستهلك، ثم اليابان بـ 125 مليون مستهلك. في المقابل يظل حجم الطبقة الوسطى ضعيفا إلى حد ما في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ حوالي 32 مليون شخص، وهو ما يعادل حجم الطبقة الوسطى في دولة كندا تقريبا. ويوضح الرسم البياني التالي حجم الطبقة الوسطى حسب المنطقة الجغرافية، بالإضافة إلى حصة كل منطقة من إجمالي أفراد الطبقة الوسطى العالمية.

الرسم البياني 1 : حجم الطبقة الوسطى في العالم حسب المناطق (2009)

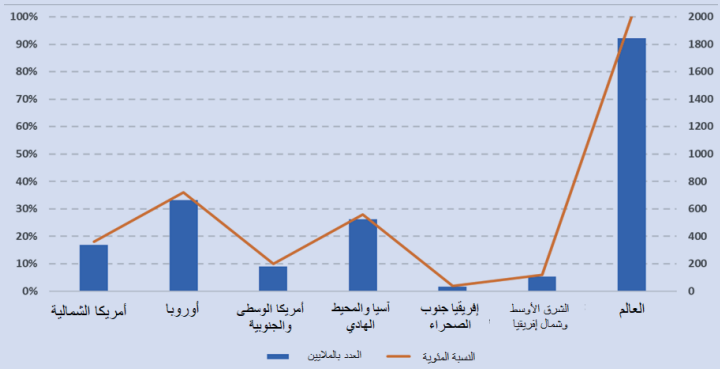

المصدر : هومي خاراس (2010)، معهد بروكنجز

ويقدر أن حجم الطبقة الوسطى، بناءً على نفس معيار معهد بروكنجز، واصل نموه ليبلغ حوالي 3.2 مليار شخص في نهاية سنة 2016، مما يؤشر على أن أفق 2020 قد يشكل نقطة تحول في هذه الدينامية، على اعتبار أن غالبية سكان العالم سينتمون إما إلى الطبقة الوسطى أو الطبقة الميسورة. وينضم ما يقرب من 140 مليون شخص إلى الطبقة الوسطى كل سنة، وقد يرتفع هذا العدد ليصل إلى 170 مليون في غضون السنوات الخمس المقبلة. وسيتركز الجزء الأكبر من الوافدين الجدد (88 في المائة) في آسيا. بالإضافة إلى ذلك، سيكون الجزء الأكثر ديناميكية في السوق العالمية للطبقة الوسطى في الشطر الأدنى من نطاق الاستهلاك، بالموازاة مع ذلك ستزداد حصة الطبقات الوسطى في الصين والهند، على حساب حصة الطبقات الوسطى في أوروبا وأمريكا الشمالية التي قد تشهد جمودا في معدلاتها. ويوضح الرسم البياني أدناه تطور الطبقة الوسطى العالمية، حسب المناطق الجغرافية، في أفق سنة 2030.

4 - H. Kharas, “The Emerging Middle Class in Developing Countries”, OECD Development Centre Working Paper No. 285, 2010

الرسم البياني 2 : تطور حجم الطبقة الوسطى في العالم حسب المناطق الجغرافية (2015-2030)

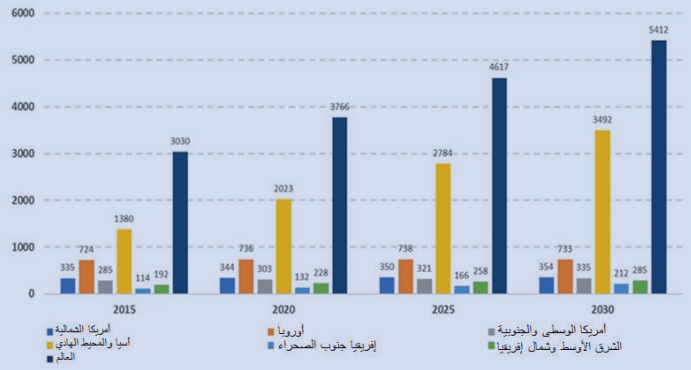

المصدر : خاراس (2017)، معهد بروكنجز

3. الطبقة الوسطى بالمغرب

أ. منهجية المندوبية السامية للتخطيط

من أجل تقسيم الفئات الاجتماعية للسكان وتحديد الطبقة الوسطى، تستعمل المندوبية السامية للتخطيط ثلاثة معايير مختلفة مستمدة من مقاربتين : الأولى ذاتية والثانية موضوعية. أما المقاربة الذاتية فتبني على التقييم الذاتي للمعنيين بالأمر، بينما المقاربة الموضوعية تستخدم معيارين اقتصاديين، أولهما مرتكز على دخل الأسرة وثانيهما يستند على مستوى المعيشة.

تعتمد المنهجية الأولى على التقييم الذاتي وتضع في خانة الطبقات الوسطى كل أسرة تصنف نفسها في طبقة متوسطة «بين الفقراء والفقراء نسبيا من جهة، والميسورين والميسورين نسبيا من جهة أخرى»[5]، وذلك انطلاقا من سؤال موجه للمعنيين بالأمر : «في أي مستوى اجتماعي تصنفون أسرتكم بالمقارنة مع ما هو سائد في محيطها الاجتماعي)الدوار أو الحي) ؟ : أسرة جد ميسورة، أسرة ميسورة نسبيا، أسرة متوسطة، أسرة فقيرة نسبيا، أسرة جد فقيرة». وحسب هذه المقاربة فإن الطبقة الوسطى بالمغرب شكلت وفق نتائج إحصاء سنة 2014 حوالي نصف الساكنة (51.1 في المائة).

الرسم البياني 3 : تقسيم الطبقات الاجتماعية حسب مقاربة التقييم الذاتي (2014)

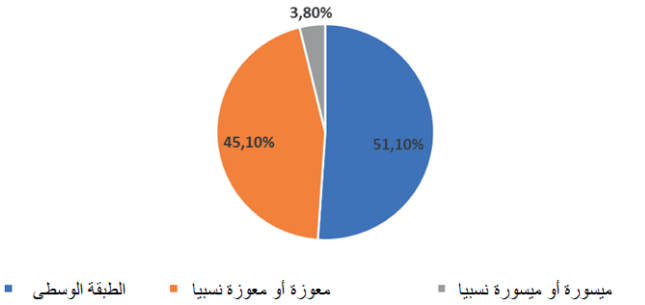

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط

5 - المندوبية السامية للتخطيط (2009)

أما المقاربة الموضوعية فهي ذات طابع إحصائي، مع استنادها بشكل طفيف إلى اعتبارات اقتصادية، إذ تضع هذه المقاربة الطبقات الوسطى في الحيز المركزي للتوزيع الاجتماعي للدخل أو نفقات الاستهلاك. وتقوم المندوبية السامية للتخطيط في هذا الصدد باعتماد الوسيط الحسابي الذي يقسم الأسر إلى مجموعتين متساويتين من حيث العدد، مما يسمح بتجاوز تأثيرات الفارق بين الحدود الدنيا والعليا لتوزيع الدخل ومستويات المعيشة. هكذا تضع المندوبية الطبقة الوسطى بين 1) حد أدنى يعادل ما بين 75 في المائة و125 في المائة قيمة الوسيط الحسابي للدخل أو النفقات، وهو خيار تقليصي 2) وحد أعلى يعادل ما بين 75 و250 في المائة قيمة الوسيط الحسابي، وهو ما يشكل خيارا موسعا.

إن الإشكاليات التي تطرحها مقاربة التقييم الذاتي أو المقاربة الموضوعية التقليصية، قد حَدَتْ بالمندوبية السامية للتخطيط إلى اعتماد تعريف موسع في تحديد وقياس الطبقة الوسطى بالمغرب. هكذا، تم اعتماد معيار مستوى معيشة الأسر، الذي يتم قياسه من خلال مؤشر نفقات الاستهلاك. ولعل ما يبرر اعتماد هذا المؤشر دون مؤشر الأجور والدخول، ما يعتري هذا الأخير من إشكالات (معطيات غير كاملة أو غير متوفرة أو تقريبية).

لقد تبين أن تحديد الطبقة الوسطى على أساس التقييم الذاتي يظل محدودا وغير دقيق نظرا لتأثره بالسياق السوسيو-ثقافي إذ تعتبر السامية للتخطيط أن «ثقافة الوسطية» التي تطبع المجتمع المغربي تجعل كلا من الميسورين والفقراء يعتبرون أنفسهم في الوسط، وهكذا فإن 74.4 في المائة من بين 20 في المائة من الأسر الأكثر غنى بالمغرب و34.2 في المائة من بين 20 في المائة من الأسر الأكثر فقرا يصفون أنفسهم في الطبقة الوسطى. أما التعريف التقليصي للطبقة الوسطى، فمن نتائجه إقصاء الأسر الفقيرة والهشة مع إعطاء حجم أكبر للطبقات الميسورة بالمغرب، إذ ستعادل بموجب هذا التعريف 36.5 في المائة من مجموع السكان. وتقدم الرسوم البيانية الموالية توزيع السكان باستخدام الخيار الموسع، بناءً على مستوى الدخل ومستوى المعيشة، وذلك وفق العتبات المعتمدة سنة 2009.

الرسم البياني 4 : توزيع السكان حسب الدخل (2009)

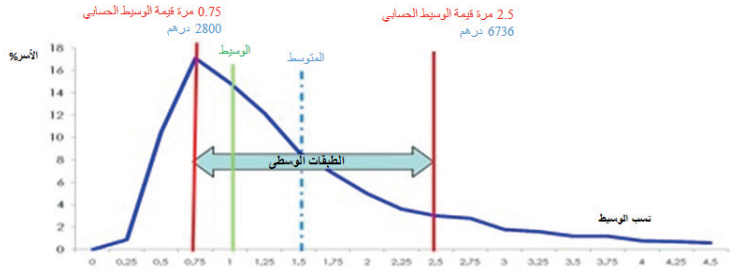

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

الرسم البياني 5 : توزيع السكان على أساس النفقات الاستهلاكية

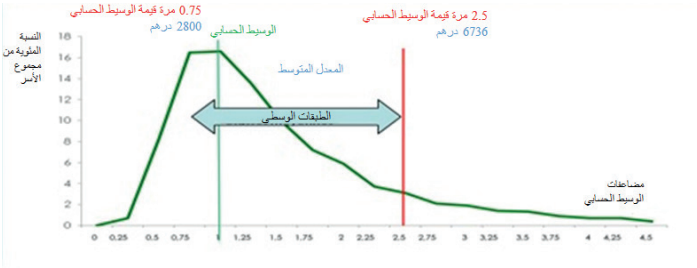

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

واعتمادا على المنهجية الموسعة التي تتبناها المندوبية السامية للتخطيط، تبين خلال سنة 2014 أن الطبقة الوسطى المغربية تضم 19.7 مليون نسمة، أي 58.7 في المائة من إجمالي السكان (مقابل 31.2 في المائة بالنسبة للطبقة المتواضعة (الفقراء والفقراء نسبيا) و13 في المائة للطبقة الميسورة). وتضم 13.3 مليون نسمة يعيشون في الوسط الحضري (66.1 في المائة من السكان الحضريين) و6.4 مليون نسمة بالوسط القروي (47.6 في المائة من السكان القرويين). ويبين الرسم البياني الموالي تقسيم المجتمع المغربي حسب الطبقات (على أساس نفقات الاستهلاك).

الرسم البياني 6 : بنية المجتمع المغربي حسب الطبقة الاجتماعية (2014)

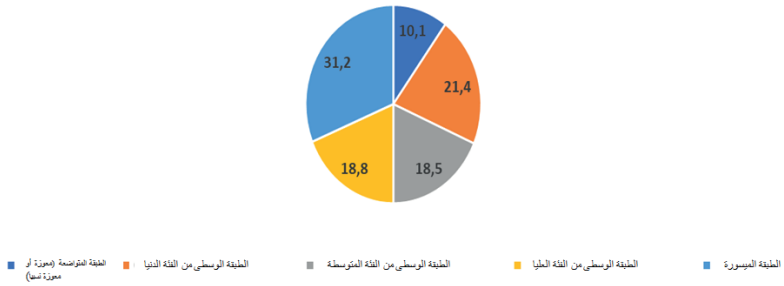

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

أما بالنسبة لتركيبة الطبقة الوسطى، برسم إحصائيات السنة ذاتها، فقد تشكلت في أغلبها من ذوي الدخول الريعية والمتقاعدين وغير النشيطين (34.5 في المائة)، والمستخدمين والحرفيين والعمال المؤهلين في المهن الحرفية (26 في المائة)، والعمال الفلاحيين وغير الفلاحيين (20.6 في المائة). ويوضح الرسم البياني الموالي بتفصيل أكبر طبيعة المهن التي يزاولها أفراد الطبقة الوسطى.

الرسم البياني 7 : البنية السوسيو- مهنية للطبقة الوسطى (2014)

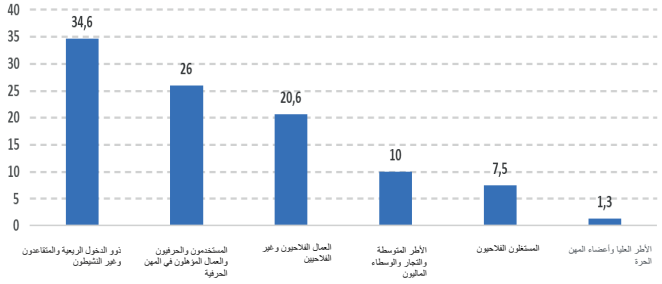

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط

ب. تطور الطبقة الوسطى حسب المندوبية السامية للتخطيط

لقد تجلى تراجع الفقر والهشاشة في توسع حجم الطبقة الوسطى. إذ انتقلت نسبة هذه الأخيرة من مجموع سكان البلاد من 56 في المائة سنة 2001 إلى 58.1 في المائة سنة 2007 ثم إلى 58.7 في المائة سنة 2014. ويلاحظ أن حجم الطبقة الوسطى ازداد خلال الفترة 2001-2007 أكثر من ازدياده خلال الفترة 2007-2014. لقد كان للنمو خلال فترة 2001-2014 وقع إيجابي على وضعية الفئات الفقيرة، مما أفضى إلى تراجع معدل الفقر وتوسيع الطبقة الوسطى. غير أن وتيرة النمو الاقتصادي كانت أسرع خلال الفترة الأولى (2001-2007) مقارنة مع الفترة الثانية (2007-2014)، وهو ما جعل نمو الطبقة الوسطى يكون أقل خلال الفترة الثانية.

أما بخصوص الشرائح الثلاث التي تتكون منها الطبقة الوسطى، فيلاحظ أنه ثمة تباينا في وتيرة تطورها ما بين الفترة 2001-2007 والفترة 2007-2014. فخلال الفترة الأولى تراجعت نسبة الشريحة الدنيا تراجعا طفيفا في حين اتسع نطاق الشريحتين العليا والمتوسطة. أما خلال الفترة الثانية، فقد انكمشت الشريحة المتوسطة بينما شهدت الشريحة العليا ازديادا في حجمها.

وإلى جانب الطبقة الوسطى، فقد تقلص حجم الطبقة الفقيرة من السكان خلال الفترة الأولى، لكنه ظل دون تغيير خلال الفترة الثانية. هكذا يتبين أن المغرب شهد انخفاضا حقيقيا في مستوى الفقر خلال الفترة الأولى. أما نسبة الطبقة الميسورة فقد تقلصت بشكل طفيف خلال الفترتين.

الرسم البياني 8 : تطور بنية الساكنة ما بين 2001 و2014 (بالنسبة المئوية)

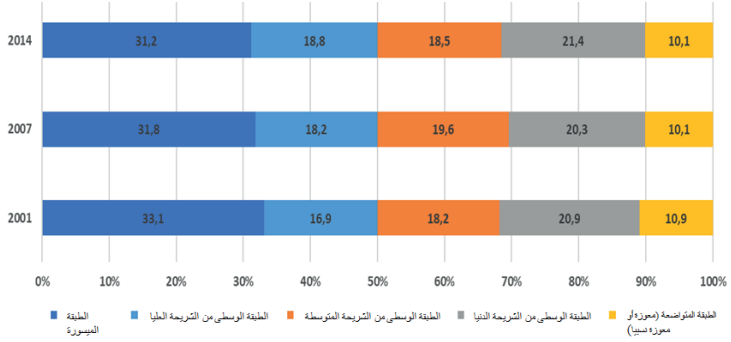

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط

ج. الطبقة الوسطى بالمغرب حسب مقاربات أخرى

✔ مساهمات أكاديمية

في محاولة لاقتراح تعريف جديد للطبقة الوسطى في المغرب، قسم عدد من الباحثين (2009)[6] هذه الطبقة الاجتماعية إلى أربع فئات، مع وضع عتبات على أساس مؤشرات تهم السلوك والدخل والاستهلاك. وقد قام هؤلاء الباحثون بتبني فرضيات اقتصادية وسوسيولوجية قوية لتحديد ما إذا كانت أسرة أو فرد ما ينتميان إلى الطبقة الوسطى من قبيل «القدرة على توفير احتياجاتها الذاتية الكفيلة بتحقيق الرفاه وليس الاكتفاء بالضرورات الأساسية» وكذا «القدرة على الارتقاء الاجتماعي «.

هكذا، عملت الدراسة أولاً على وضع حد أدنى لدخل الطبقة الوسطى على أساس العتبة المعتمدة من قبل الحكومة. ويتعلق الأمر بمؤشر مأخوذ من برامج السكن الموجهة إلى الطبقة الوسطى وهو وارد بشكل صريح في وثائق قطاع الإسكان، ويبلغ 8880 درهم شهريًا. وقد جرى في ما بعد تعديل هذا الحد الأدنى على أساس سبعة أوجه إنفاق اعتيادية للطبقة الوسطى ألا وهي : السكن، التنقل، التغذية، الاستهلاك غير الغذائي (الملابس، الماء ، الكهرباء ، الهاتف)، الصحة والتعليم، الترفيه والادخار. وبناء على هذه المقاربة، وضع الباحثون عتبة دنيا للدخل تبلغ 11.110 درهم شهريا، باعتبارها الحد الأدنى الذي يُحَدَّدُ ابتداء منه الانتماء إلى الطبقة الوسطى.

ثم قسمت الدراسة بعد ذلك الطبقة الوسطى إلى أربع فئات متمايزة، مع مراعاة عدم التجانس الكبير الذي يسم مكونات هذه الطبقة الاجتماعية. حيث قسموا النفقات «وفقًا لسيناريوهات ديموغرافية ومجتمعية قريبة إلى واقع الحال إلى حد ما «، على النحو التالي :

i. الفئة أ : ما بين 11.100 و14450 درهم

ii. الفئة ب : أكثر من 14.450 إلى 16650 درهم

iii. الفئة ج : أكثر من 16.550 إلى 20.000 درهم

iv. الفئة د : أكثر من 20.000 إلى 25.000 درهم

وأشارت الدراسة إلى أن هذه العتبات المقترحة تظل تقريبية نظرًا للنقص الحاصل في المعطيات المتعلقة بالدخول: الإرث، الدخل المتأتي من أنشطة القطاع غير المنظم، التحويلات العائلية، مصادر الدخل غير المشروعة، وما إلى ذلك.

وفي عمل أكاديمي ثان، استخدم الباحثان محمود عربوش وأوري دادوش (2009)[7] معيار التوفر على سيارة كمؤشر لتحديد الانتماء إلى الطبقة الوسطى، معتبران أن اقتناء هذا النوع من السلع، يشير إلى القدرة والرغبة في شراء سلع غير أساسية أخرى. على هذا الأساس، خلص الباحثان أن نسبة الطبقة الوسطى في المغرب، بناءً على معطيات سنة 2014 ، تبلغ 38 في المائة من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة بعيدة عن نسبة 59 في المائة المتحصل عليها باعتماد منهجية المندوبية السامية للتخطيط.

✔ مساهمات المنظمات الدولية والهيئات الأجنبية

قامت العديد من المؤسسات الدولية بقياس، أو بتحليل، حجم وتركيبة الطبقة الوسطى. واعتمدت كل منها تعريفا خاصا بها.

6 - D. Ksikes, A. El Mezouaghi, M. Peraldi et A. Rahmi, « La classe moyenne c'est qui ? », Economia N°5, 2009

7 - M. Arbouch et U. Dadush, "Measuring the Middle Class in the World and in Morocco", Policy Paper 19/09, Policy Center for the New South, 2019

هكذا، وانطلاقا من الظروف المعيشية الهشة التي تطبع جزءا كبيرا من الطبقة الوسطى في البلدان النامية، يعتمد البنك الدولي مقاربة مارتن رافاليون (2009)[8] الذي يميز بوضوح بين «الطبقة الوسطى في البلدان الغربية» و«الطبقة الوسطى في البلدان النامية». وبالتالي يعرّف أفراد هذه الأخيرة على أنهم الأشخاص الذين يكسبون ما بين دولارين و 13 دولارًا في اليوم (حيث يمثل دولاران في اليوم عتبة الفقر المتوسط في البلدان النامية على النحو المحدد من قبل البنك الدولي، فيما يمثل 13 دولارا في اليوم عتبة الفقر بأمريكا).

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإنها تستخدم معيارين مختلفين، أحدهما يعتمد على مقاربة ليستر كارل ثورو (1987)[9] والثاني على مقاربة ويليام إيسترلي (2001)[10]. هكذا، تحدد المقاربة الأولى الطبقة الوسطى ضمن الفئات الخُمسية الوسطى الثلاث لتوزيع الدخل الحقيقي. أما المقاربة الثانية فتصنف في الطبقة الوسطى الأفراد الذين يتراوح دخلهم بين 75 في المائة و 200 في المائة من الدخل الوسيط. بناءً على هذا التعريف الثاني، يتراوح الدخل السنوي للطبقة الوسطى في الولايات المتحدة بين 23.000 دولار و 62.000 دولار، في حين يتراوح بين 4000 و 10.000 دولار بالمكسيك.

كما اختار البنك الإفريقي للتنمية وبنك التنمية الآسيوي مقياسا مطلقا، إذ يحددان الطبقة الوسطى بأنها الطبقة المتكونة من الأشخاص الذين تتراوح نفقاتهم الاستهلاكية بين دولارين و 20 دولارا (تعادل القوة الشرائية 2005) للفرد في اليوم. ويقسم البنك الإفريقي للتنمية الطبقة الوسطى إلى ثلاث مجموعات فرعية: (1) الطبقة الوسطى الدنيا أو العائمة، والتي يتراوح استهلاك أفرادها بين 2 و 4 دولارات في اليوم، وهو معدل يفوق بشكل طفيف جدا خط الفقر في البلدان النامية، مما يجعل هذه المجموعة الأولى عرضة للصدمات الخارجية ؛ (2) الطبقة الوسطى ذات الاستهلاك المتراوح بين 4 و 10 دولارات في اليوم، وهي فئة من السكان تعيش فوق مستوى الاحتياجات الضرورية وبالتالي فهي قادرة على الادخار واستهلاك السلع غير الأساسية؛ و (3) الطبقة الوسطى العليا ذات الاستهلاك الذي يتراوح بين 10 و 20 دولارًا في اليوم. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك الإفريقي للتنمية تعريفا مختلفاً حسب مستوى دخل البلد المعني : ما بين 2 و 10 دولارات بالنسبة للدول الفقيرة، و ما بين 10 و 20 دولارًا للبلدان متوسطة الدخل.

فيما يتعلق بالهيئات الوطنية للإحصاء في عدد من البلدان، فقد تبين أنها تستخدم، سواء بشكل مُعلَن أو غير معلن، تعريفًا نسبياً، وفقاً لمهامها واختصاصاتها، وذلك بهدف توفير المعطيات الإحصائية اللازمة للسياسات العمومية، ارتكازا على الخصائص المحلية للسكان. فمثلا، يستخدم المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا عتبتين يضع بينهما الطبقات المتوسطة وهما : بين 75 في المائة و 150 في المائة من الوسيط الحسابي لمستوى المعيشة. (الخيار التقليصي)

وفي ضوء هذه المقاربات، فإن تحديد حجم الطبقة الوسطى في المغرب يختلف اختلافا كبيرا بحسب العتبة المختارة أو مقاربة التعريف المعتمدة (الدخل أو مستويات المعيشة أو الممتلكات). غير أن هذا التباين في نسبة الطبقة الوسطى من إجمالي عدد السكان قد يبلغ مستويات كبيرة، على اعتبار أنه يتراوح بين قيمة دنيا تبلغ 38 في المائة، حسب مقاربة الباحثان محمود عربوش وأوري دادوش، وحد أقصى يبلغ 90 في المائة باعتماد مقاربة البنك الإفريقي للتنمية (انظر الجدول 1).

8 - M. Ravaillon, « The Developing World's Bulging (but Vulnerable) "Middle Class" », WB Policy Research Working Paper 4816, 2009

9 - L. Thurow, "A Surge in Inequality", Scientific American 256, 1987

10 - W. Easterly, "The Middle-Class Consensus and Economic Development", Journal of Economic Growth 6(4), 2001

الجدول رقم 1 : حجم الطبقة الوسطى بالمغرب حسب مختلف التعريفات المعتمدة (معطيات 2009)

	نسبة الطبقة الوسطى من إجمالي السكان
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	46 في المائة
المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا - المقاربة الموسعة	80 في المائة
المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا - المقاربة التقليصية	40 في المائة
هيئة الإحصاء بكندا	54.4 في المائة
البنك الدولي	77 في المائة
البنك الإفريقي للتنمية	90 في المائة
تونس	87.5 في المائة

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

الإطار 3: مقارنة بين الطبقة الوسطى في المغرب وفي بلدان أخرى

باعتماد مقاربة نسبية وإدراج جميع الأشخاص الذين تتراوح نفقاتهم اليومية بين 10 دولارات أمريكية و 50 دولاراً أمريكياً (وفق تعريف مركز «بيو» للأبحاث)، نلاحظ أن بنية ساكنة البلدان المتقدمة تختلف اختلافًا كبيرا عن خصائص الساكنة المغربية. وهكذا، فإن ما يقرب من 98 في المائة من الأشخاص، في المتوسط، في تلك البلدان ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الميسورة (مع وزن مهم للأسر الميسورة، إذ تتراوح نسبتها بين 30.5 في المائة في كوريا الجنوبية و 55 في المائة في الولايات المتحدة)، بينما تبلغ هذه الفئة (الطبقة الوسطى والميسورة) 37 في المائة فقط في المغرب (منها 35.1 في المائة من الطبقة الوسطى).

الرسم البياني 9 : بنية الساكنة المغربية مقارنة مع بعض البلدان المتقدمة

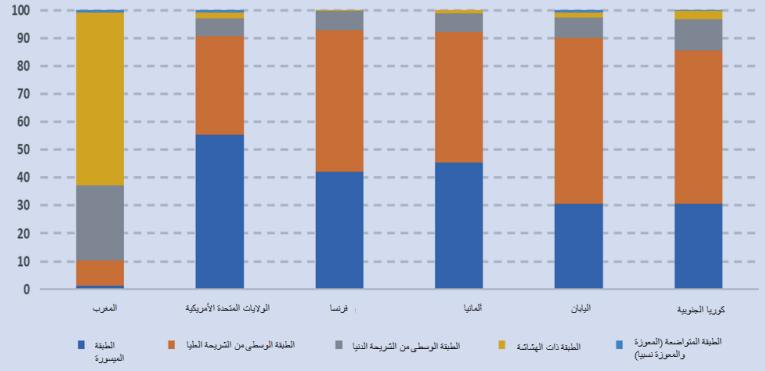

المصدر : معطيات مركز «بيو» للأبحاث

ويمكن الوقوف عند الملاحظة نفسها، وإن بدرجات مختلفة، لدى مقارنة المغرب مع عدد من البلدان الصاعدة أو بلدان مجموعة «بريك» (البرازيل وروسيا والهند والصين). ذلك أن متوسط نسبة الطبقة الوسطى أو الميسورة في البلدان الصاعدة تبلغ 74 في المائة (منها 65 في المائة مكونة من الطبقة الوسطى)، وهي نسبة تفوق تلك المسجلة في بلدان مجموعة «بريك»، إذ تبلغ حوالي 43 في المائة، وتصل إلى 62 في المائة إن استثنينا الهند (علما أن نسبة الطبقة المتوسطة لوحدها بهذه البلدان، تبلغ في المتوسط 36 في المائة، و 50.5 في المائة إذا تم استثناء الهند).

وفي ما يتعلق بالبلدان التي لديها مستويات من التنمية والدخل الفردي قريبة إلى حد ما من المغرب، يتبين أن التركيبة السكانية للمملكة توجد في وضعية أفضل بكثير مقارنة مع هذه البلدان، إذ يتسم المغرب بمستوى معيشي أفضل ودرجة أقل من التفاوتات مقارنة بالبلدان التي شملتها المقارنة (مصر وجنوب إفريقيا والفلبين وأندونيسيا). هكذا، تبلغ نسبة السكان الذين ينتمون إما إلى الطبقة الميسورة أو الطبقة الوسطى بهذه البلدان 17 في المائة في المتوسط، في حين تبلغ هذه النسبة بالمغرب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، 37.1 في المائة، منها 35.1 في المائة تنتمي إلى الطبقة الوسطى (انظر الرسم البياني).

الرسم البياني 10 : بنية الساكنة المغربية مقارنة مع مجموعة من البلدان النامية و/أو ذات الدخل الفردي المشابه للمغرب

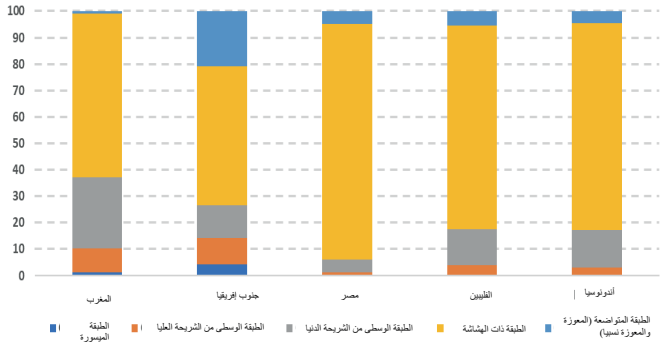

المصدر : معطيات مركز «بيو» للأبحاث

4.عناصر مقترحة من أجل تعريف أكثر ملاءمة للطبقة الوسطى بالمغرب

أ. حدود التعريف الإحصائي المعتمد

إن التعريف المعتمد من لدن المندوبية السامية للتخطيط، يستند عموما إلى مقاربة ليستر كارل ثورو (1987) التي يغلب عليها الطابع الإحصائي. ورغم اعتماد هذه المقاربة على أسس اقتصادية بسيطة، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة عادة بالطبقة الوسطى، بغض النظر عن البلد المعني بالأمر. وبالتالي، وكما ذكرنا سابقاً، فهناك احتمال أن يكون الأشخاص المصنفون وفق هذه المنهجية ضمن الطبقة الوسطى بمعيار المقاربة النسبية، ينتمون في الواقع إلى الطبقة الفقيرة وفق المقاربة المطلقة، لا سيما في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض، وذلك بالنظر للاختلافات الجوهرية في القدرات الاستهلاكية للطبقة المتوسطة في هذه البلدان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد نطاق موسع لعتبتي التصنيف ضمن الطبقة الوسطى يُضَخِّمُ من حجمها ويؤدي إلى تصنيف طبقة تتسم بتباينات كبرى بين المستويات المعيشية للأسر التي تتكون منها، مما يجعل بلورة سياسات عمومية ملائمة وقائمة على الاستهداف عملية معقدة وصعبة : ذلك أن هذه الطبقة التي يتم رسم معالمها ارتكازا على خصائص مشتركة مفترضة، سيتبين أنها مكونة من أسر وأفراد لديهم احتياجات مختلفة، ومتعارضة أحيانا. كما أن العتبة المعتمدة تفترض أيضا أن حجم الطبقة الوسطى سيظل ثابتا إلى حد ما، مع كل عملية قياس، وهو الأمر الذي يطرح التساؤل حول مدى نجاعة هذه المقاربة في مواكبة التحولات التي تقع داخل هذه الفئة على المدى الزمني.

وتتجلى حدود هذه المقاربة، في البحث الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط حول انشغالات الطبقة الوسطى والذي يظهر أنه رغم أن 65 في المائة من الأسر المنتمية للطبقة الوسطى تعتبر أن مستوى معيشتها قد تحسن أو بقي مستقرا بين 1997 و2007، فإن 86 في المائة من الأسر المتوسطة صرحت سنة 2014 أن غلاء المعيشة وتقلبات الحياة لا يزالان يشكلان انشغالها الرئيسي. وهو مؤشر واضح على الهشاشة التي تسم الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بعيدا عن فكرة الوضع المادي المريح الذي لطالما اقترنت به الطبقة الوسطى، والذي يسمح لها بالمساهمة بفعالية في النمو والتنمية.

كما تتصب الانشغالات الرئيسية لـ 75 في المائة من الأسر المنتمية للطبقة الوسطى في المغرب، وفق ما أبرزته معطيات المندوبية السامية للتخطيط، على الوضعية الصحية والتكاليف المرتبطة بالعلاجات الطبية (والحال أن هذه النسبة بلغت 37 في المائة سنة 2007)، فيما تهم انشغالات 70 في المائة من هذه الأسر بطالة الشباب ونقص الموارد المالية، بينما يمثل مستقبل الأطفال الانشغال الرئيسي بالنسبة لـ 66 في المائة من تلك الأسر.

الرسم البياني 11 : الانشغالات الاجتماعية الرئيسية للطبقة الوسطى بالمغرب (حصة الأسر بالنسبة المئوية)

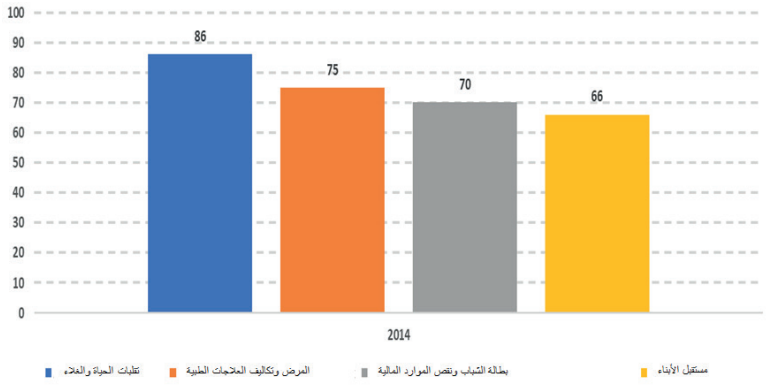

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

من ناحية أخرى، يمكن أن يطرح اختيار الوسيط الحسابي إشكالية الملاءمة بالنظر لوجود فارق مهم بين متوسط الإنفاق على الصعيد الوطني (للفرد) وحجم النفقات المفترضة أو الحقيقية للطبقات الوسطى. أخيرًا، لا يتم تحيين العتبة الدنيا والعليا للطبقة الوسطى وكذا بنية هذه الطبقة، إلا مع كل بحث وطني حول مستوى معيشة الأسر، مما قد يجعل هذه المعطيات لا تعكس تطورات واقع الحال، وبالتالي لا تواكب حاجيات السياسات العمومية بعد بضع سنوات من نشرها.

ب. مقاربة متعددة الأبعاد للتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للمغرب

إذا كانت الطبقة الوسطى تتميز بقدرتها على أن تكون بمثابة ركيزة للاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومحرك للتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في بلادنا، فينبغي ألَّا يكون انشغالها منصبا فقط على توفير الاحتياجات الأساسية، بل ينبغي أن تكون الفئة الحاملة، أكثر من غيرها، لقيم الديمقراطية والمساواة والحداثة والكفاءة والاستحقاق.

لذلك فإن الدخل أو مستوى الاستهلاك، لا يسمحان لوحدهما، بتحديد معالم طبقة اجتماعية بهذه المواصفات السوسيو-اقتصادية المنشودة، لاسيما وأن الدخل الوسيط منخفض جدا ببلادنا ولا يُسْعِف بأن تتشكل على أساسه طبقة اجتماعية وسطى.

هكذا، يجب أن يرتكز تعريف الطبقات الوسطى على رصد الشرائح الاجتماعية التي تعيش ظروفا سوسيو-اقتصادية مُرْضِية. شرائح تتسم بديناميتها ويَتَوَلَّد عن نشاطها تحقيق التقدم والتنمية لفائدة جميع مكونات المجتمع. لذلك، من الضروري اعتماد تحليل محلي معمق، متعدد الأبعاد وديناميكي، على أن يتم تعزيزه بدراسة مقارنة تسلط الضوء على تجربة الدول المتقدمة، وتضعها في سياقها التاريخي.

وفي انتظار نتائج مثل هذه التحليلات، يمكن اقتراح مقاربة تقوم على اعتبار أن الفئات ذات الظروف المعيشية «المتوسطة»، ممن ليست ذات مستوى عال جداً ولا منخفض للغاية، والتي تعد مواتية أكثر لخلق دينامية إيجابية من التقدم والتنمية في البلاد، هي الفئة التي تضم رأسمالاً بشرياً مؤهلاً وذا كفاءة، أي بدءاً من الأطر الوسطى في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا المهندسين والأطباء والمدرسين والعاملين المؤهلين تأهيلا عاليا، والأطر ذات الكفاءة المشتغلة في خدمة المجتمع على مستوى الوظيفة العمومية.

ويجدر التذكير بأن توسيع هذه الطبقات الاجتماعية الوسطى يمر عبر تحسين مستوى معيشتها وظروف عملها، من خلال سياسات عمومية تسمح للشرائح الفقيرة من السكان بالارتقاء نحو الطبقات الوسطى. ويجب أن تهدف هذه السياسات العمومية إلى إعادة إرساء آلية دائمة للارتقاء الاجتماعي لتمكين الأفراد الموجودين في أدنى السُّلَّمِ الاجتماعي من الحركية والاستمرار في الارتقاء وتحسين أوضاعهم.

وأخيرا، لا بد من الإشارة إلى أن أهم معيار لتحديد انتماء شخص أو مجموعة ما إلى الطبقة الوسطى يتمثل في مدى مساهمة الفرد أو الأسرة أو الفئة المعنية في التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للبلاد ومدى سعيهم لتحسين ظروف عيشهم.

القسم الثاني: سبل ووسائل تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بما يسمح بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب

1. إعادة توزيع الدخل والإشكالية الضريبية

أ. السياسة الميزانياتية بمفهومها الواسع

تضطلع السياسة المالية، من خلال التحويلات والإعانات والخدمات الاجتماعية المجانية والسياسة الجبائية، عبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بدور هام في إعادة توزيع الدخل في البلدان المتقدمة.

ولا يرتبط تأثير إعادة التوزيع بحجم الضرائب والإنفاق العمومي فحسب، بل يعتمد أيضًا على طبيعة مكوناتهما. ففي حالة التأثير التصاعدي المزدوج لإعادة التوزيع من خلال الضرائب والنفقات، نجد أنه كلما ارتفع مستوى الضرائب وحجم الإنفاق في بلد ما، كلما زاد تأثير ذلك على إعادة التوزيع. وبالمثل، بالنسبة لمستوى معين من الضرائب والنفقات، يزداد أثر إعادة التوزيع الناجم عن السياسة الميزانياتية مع الزيادة المتزامنة في المداخيل المتأتية من الضريبة التصاعدية على الدخل والنفقات المتعلقة بالتحويلات الاجتماعية القائمة على الاستهداف.

وفي المغرب، يتبين من خلال استعراض الإصلاحات الضريبية التي جرى القيام بها ضعف التدابير التي تستهدف الطبقة الوسطى بحصر المعنى، وذلك رغم مختلف التدابير التي تم اعتمادها لمحاولة إرساء منظومة جبائية عصرية ومنسجمة وناجعة ومنصفة. وقد اشتملت هذه التعديلات، التي بدأ اعتمادها منذ صدور القانون الإطار لسنة 1984 في مناخ مطبوع بأزمة في المالية العمومية، على سن أهم الضرائب المعمول بها حاليًا، وتبني مجموعة من التدابير لتبسيط المساطر وترشيد المنظومة الجبائية وضمان انسجامها. لقد مكنت كل هذه الإجراءات بلادنا من إرساء منظومة جبائية تتضمن الخصائص الرئيسية الواجب توفرها في منظومة جبائية عصرية، غير أن مختلف التقييمات التي همت هذه المنظومة تؤكد على أنها لم تمكن من تحقيق ما نُشد منها من أهداف الإنصاف الاجتماعي والنجاعة الاقتصادية.

في المجال الضريبي، وعلى اعتبار أن الطبقة الوسطى وفق المندوبية السامية للتخطيط تمثل الفئات العشرية من 3 إلى 8 (أي 60 في المائة من السكان)، يتبين من معطيات وزارة المالية (مديرية الدراسات والتوقعات المالية) أن هذه الطبقة الاجتماعية تساهم بشكل ضعيف في المداخيل الضريبية المرتبطة بالشغل بحيث تبلغ مساهمة الطبقة الوسطى 13.6 في المائة فقط من إجمالي تلك المداخيل. أما مساهمة الطبقة الميسورة (الفئتين العشرتين الأخيرتين)، والتي تضم في الواقع غالبية الأسر والأفراد الذين يمكن أن ينتموا إلى الطبقة الوسطى على أساس خصائص اجتماعية واقتصادية واضحة وملموسة، فقد بلغت نسبة 86 في المائة. وتماشياً مع مبدأ تصاعدية الضرائب على الدخل، تتزايد المساهمة، من 0.8 في المائة للفئة العشرية الثالثة إلى 5 في المائة للفئة العشرية الثامنة (انظر الرسم البياني).

الرسم البياني 12: توزيع المساهمة في الضريبة على الشغل حسب الفئات العشرية

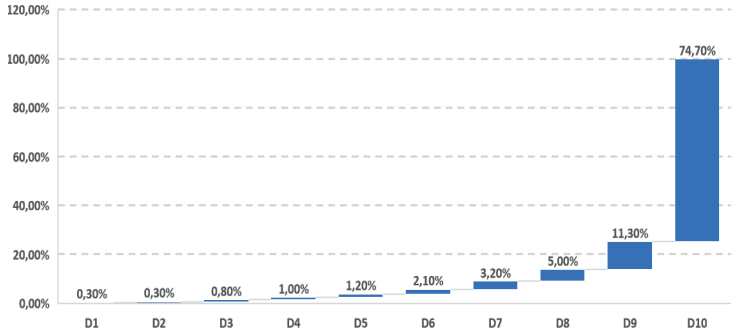

المصدر : معطيات مديرية الدراسات والتوقعات المالية

وفي ما يتعلق بالسياسة الميزانياتية، التي تشكل أداة لإعادة التوزيع بامتياز، يتبين أن الطبقة الوسطى، وفق تصنيف المندوبية السامية للتخطيط، تعد مستفيدا صافيا من السياسة الميزانياتية، مع حصة من الدخل تتراوح بين حوالي 20 في المائة بالنسبة للفئة العشرية الثالثة وحوالي 3 في المائة للفئة العشرية الثامنة. وتبين أن صافي المؤدين الوحيدين هم أسر الفئة العشرية العاشرة والأخيرة فقط، وذلك بالنظر لعبء الضرائب المباشرة.

ويمكن استخلاص ثلاثة استنتاجات من معطيات مديرية الدراسات والتوقعات المالية : 1) تتسم المساهمات المرتبطة بالضرائب غير المباشرة إلى حد ما بالتجانس بغض النظر عن الفئة العشرية؛ (2) حجم الاستفادة المتحققة من السياسة المالية يتناسب عكسيا مع مستوى الدخل (يزداد كلما انخفض الدخل والعكس صحيح)، وهي علامة على الطابع الاجتماعي والمنصف إلى حد ما لهذه السياسة ؛ (3) يتسم الانخفاض في الاستفادة عند الانتقال من الفئة العشرية الثانية إلى الفئة العشرية الثالثة بكونه أقل وضوحا من الانخفاض المسجل عند الانتقال من الفئة العشرية الأولى إلى الثانية ومن الثالثة إلى الرابعة، وهو مؤشر محتمل لأخذ تأثيرات العتبات بعين الاعتبار.

الرسم البياني 13 : صافي المستفيدين والمؤدين في السياسة الميزانياتية حسب الفئات العشرية

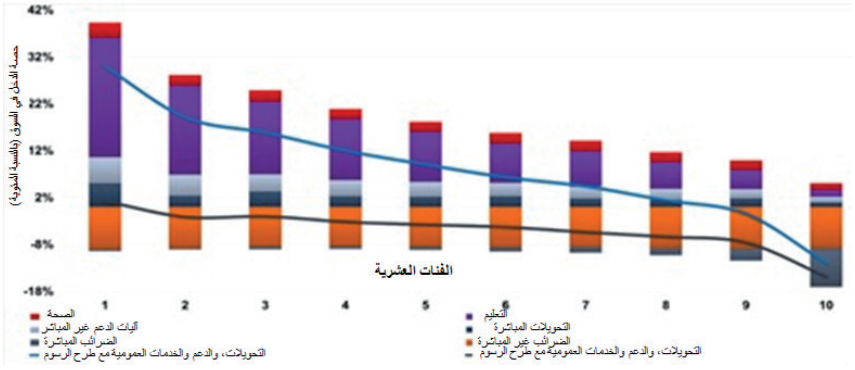

المصدر : معطيات مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة

ب. آليات الدعم والتحويلات الاجتماعية

تشكل حصة الإعانات والتحويلات الاجتماعية من حجم النفقات جزءاً لا يستهان به في ميزانية الأسر. وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، فقد شكلت الأسر المنتمية للطبقة الوسطى المستفيد الرئيسي من دعم الدولة (دعم ثمن غاز البوتان وبعض المنتجات الغذائية)، بنسبة قاربت حوالي أسرتين من بين كل ثلاثة أسر (62 في المائة، في حين استفاد 23 في المائة فقط من الأسر المتواضعة و15 في المائة من الطبقة الميسورة). وتشير المندوبية السامية للتخطيط، في هذا الصدد، إلى أنه لولا آليات الدعم هذه، لكان حجم الطبقة الوسطى أقل بنسبة 6 في المائة من حجمه الحالي.

أما بالنسبة للتحويلات الاجتماعية، فقد عادلت 9.6 في المائة من إجمالي نفقات أسرة من الطبقة الوسطى، مقابل 11.2 في المائة لأسرة من الطبقة الميسورة و 6 في المائة فقط بالنسبة للطبقة المتواضعة. ومن المحتمل جدًا أن تكون هذه النتيجة مرتبطة بضعف نطاق التغطية الاجتماعية في بلادنا.

وفي ما يتعلق بالدخل، تشير معطيات مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة إلى أن حصة التحويلات المباشرة أكبر من حصة التعويضات العائلية بالنسبة للفئات العشرية من 1 إلى 5، غير أن الأمر يصبح معكوسا ابتداء من الفئة العشرية السابعة. أما بالنسبة للفئة العشرية السادسة فإن الحصتان متساويتان (انظر الرسم البياني).

الرسم البياني 14 : حصة التحويلات المباشرة والتعويضات العائلية في الدخل حسب الفئات العشرية

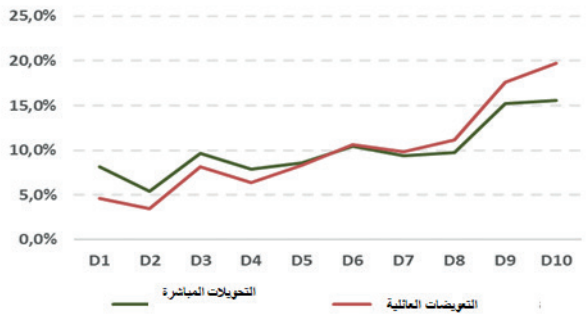

المصدر : معطيات مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة

ويتبين من خلال تحليل توزيع حصص التحويلات الاجتماعية المباشرة من الدخل، وجود تفاوتات كبيرة بين الطبقات الاجتماعية. حيث نجد أن الفئات الأكثر فقرا، المصنفة ضمن الفئتين العشريتين الأولى والثانية، هي الأقل استفادة من التحويلات المباشرة (8.1 في المائة بالنسبة للفئة العشرية الأولى و5.4 في المائة للفئة العشرية الثانية)، في حين تعتبر الطبقة الميسورة (الفئة العشرية 9 والفئة العشرية 10) أكبر المستفيدين من هذه التحويلات، بنسبة تصل إلى 15.6 في المائة للفئة العشرية 10 والفئة العشرية الأخيرة.

وبالنسبة للأسر الوسيطة، التي تتوزع بين الطبقة المعوزة والطبقة الوسطى من الشريحة الدنيا، يلاحظ أن الفئات العشرية الدنيا (الفئة العشرية 4 والفئة العشرية 5) هي الأقل استفادة من التحويلات، في حين أن الأسر المصنفة ضمن الفئة العشرية السادسة تعد الأكثر استفادة بالمقارنة مع سابقاتها. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للفئة العشرية الثالثة، أي الأسر شديدة الهشاشة، فإن حصة التحويلات

المباشرة هي في نفس مستوى آخر فئتين عشريتين من الفئة الوسطى، إذ تبلغ حوالي 9.5 في المائة. غير أن الأسر الهشة (الفئة العشرية 2) تعد الأقل استفادة من تلك التحويلات. هكذا، تساعد التحويلات المباشرة في تجنيب الطبقة الوسطى من الشريحة الدنيا من الوقوع مرة أخرى في الهشاشة، لكنها لا تساهم في تحسين مستوى معيشة الأسر الهشة (تأثير أحادي الاتجاه).

الرسم البياني 15 : حصة التحويلات المباشرة حسب الفئات العشرية

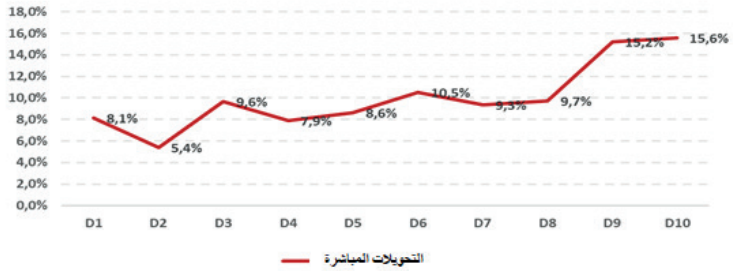

المصدر : معطيات مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة

أخيرًا، يبين توزيع صرف الدعم الاجتماعي أن المصدر الرئيسي لتحويلات الأسر التي تنتمي إلى الطبقات الفقيرة والهشة والطبقة الوسطى الدنيا يظل هو المساعدات الممنوحة في إطار برنامج تيسير (الذي يتراوح ما بين 35.5 في المائة بالنسبة للفئة العشرية 1 و14 في المائة بالنسبة للفئة العشرية 4)، بينما تشكل التعويضات العائلية التحويل الرئيسي للطبقة الوسطى العليا والطبقة الميسورة (من 10.5 في المائة للفئة العشرية 6 إلى 19.7 في المائة للفئة العشرية 10). ويحدث هذا التحول انطلاقا من الفئة العشرية 5.

2. محاربة الفقر وإدماج القطاع غير المنظم

أ. تشجيع الأنشطة الاقتصادية الربحية

يتطلب توسيع الطبقة الوسطى حفز حركية اجتماعية صاعدة، هدفها القضاء على الفقر وتمكين الساكنة ذات الدخل المنخفض والتي تعاني الهشاشة من الولوج إلى مستويات معيشية أعلى من عتبة الفقر، وذلك من أجل بلوغ درجة من الأمن الاقتصادي، أي التمكن من تغطية نفقات المعيشة واقتناء السلع الاستهلاكية المستدامة والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية والادخار للمستقبل. ويقتضي توسيع الطبقة الوسطى، بالاسترشاد بأهداف خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، «تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقًا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030». (هدف التنمية المستدامة رقم 1، الغاية 1.2).

وتظل إحدى الرافعات الرئيسية لمكافحة الفقر هي إدماج القطاع غير المنظم، علما أن العمل في الأنشطة غير المنظمة غالبًا ما تتسم بالاشتغال في أماكن عمل صغيرة أو غير نظامية وظروف شغل محفوفة بالمخاطر وتنعدم فيها شروط الصحة، وكذا بضعف المهارات وتدني الإنتاجية، وتحقيق مداخيل ضعيفة أو غير منتظمة، وساعات عمل طويلة، وعدم الولوج إلى المعلومة والأسواق والتمويلات والتكوين والوسائل التكنولوجية. إضافة إلى ذلك، لا يحظى العاملون في الاقتصاد غير المنظم بالاعتراف القانوني والتسجيل في السجلات الرسمية والتنظيم والحماية اللازمة التي تقرها قوانين

الشغل والحماية الاجتماعية. لذا، وعلى الرغم من كون الاقتصاد غير المنظم يلعب دورًا مهمًا في حياة الأسر ذات الدخل المنخفض، إلا أنه يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد ووتيرة تطوره وتنوع الفرص الاقتصادية التي يمكن أن يتيحها للساكنة.

وفي المغرب، كشف العدد الكبير للمستفيدين من الدعم النقدي الممنوح في إطار عملية «تضامن» عن حجم هذه الظاهرة، حيث إن أكثر من 5.5 مليون أسرة تعمل في القطاع غير المنظم، سواء من المنخرطين في نظام راميد أو غير المنخرطين، استفادت من المساعدات أي قرابة 22.5 مليون شخص، وهو ما يناهز 64 في المائة من إجمالي ساكنة البلاد. كما كشفت أزمة كوفيد19- الهشاشة البنيوية لهذه الأسر إزاء مخاطر وتقلبات الحياة، ذلك أن فئة العاملين الأكثر هشاشة والمهن الأكثر هشاشة لا سيما في القطاع غير المنظم، كانت هي الأكثر تأثرا بفقدان مصدر الدخل خلال الأزمة، وذلك بالنظر لعدم توفرها على مدخرات احتياطية وعدم استفادتها بالقدر الكافي من آليات للحماية الاجتماعية.

وتؤكد التجارب الدولية أن وضع سياسات ناجعة في مجال محاربة الاقتصاد غير المنظم تظل أمرا معقدًا، وذلك بالنظر لأسبابه وأشكاله المتعددة، ويبقى إيجاد حلول محددة لامتصاصه مشروطا بمجموعة من الخصائص والمؤسسات التي تختلف من بلد إلى آخر.

وعلى الرغم من أن الاندماج في الاقتصاد المنظم يعد شرطا ضروريا، إلا أنه غير كاف لبروز طبقة وسطى قوية في المغرب. وفي هذا الصدد، يكشف تحليل المعطيات المتأتية من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حسب مختلف فئات الدخل، أن 45 في المائة من الأجور المصرح بها هي أقل من الحد الأدنى للأجور، وأن 16 في المائة من الأجراء يتقاضون أجرا شهريا يتجاوز 6000 درهم، وأن 49 في المائة من النساء يحصلن على أجر لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور مقابل 43 في المائة لدى الرجال. وقد بلغ متوسط الأجر الشهري المصرح به سنة 2019، ما قدره 5255 درهمًا مقابل 5183 درهمًا في سنة 2018، أي بنسبة نمو بلغت 1.4 في المائة، بينما ارتفع معدل الأجور الوسيط من 2738 درهم سنة 2018 إلى 2787 درهم في 2019، أي بنسبة نمو بلغت 1.8 في المائة.

الرسم البياني 16: توزيع الأجور المصرح بها سنة 2019 حسب فئات الأجور

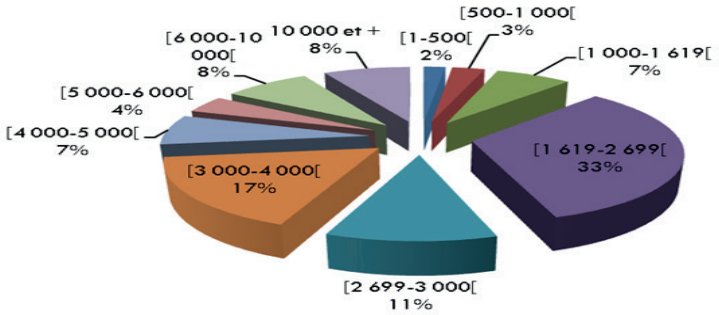

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

هكذا، تظهر المعطيات أن 8 في المائة فقط من الأجراء المصرح بهم يمكن اعتبارهم من الطبقة الوسطى (19 في المائة حسب المندوبية السامية للتخطيط)، أي الأجراء الذين يزيد دخلهم الشهري المصرح به على 10.000 درهم، بينما يتقاضى 73 في المائة من الأجراء المصرح بهم أجورا تضعهم في فئات أقل وهي الفئات الفقيرة والهشة.

من جهة أخرى، توجد شريحة عريضة من الأجراء في وضعية شُغْلِيَّة هشة، ولا سيما في أوساط النساء الأجيرات، حيث يتم التصريح بـ 31 في المائة من الأجراء بشكل نَاقص يقل عن 156 يوم عمل، أي ما يعادل 6 أشهر من العمل، مقابل 25 في المائة فقط من الأجراء الذين يتم التصريح بهم بشكل كامل (312 يوم عمل).

ب. تعميم الحماية الاجتماعية

تعد الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية يقوم عليها العقد الاجتماعي وروابط الاقتسام والتضامن، التي لا يمكن للمجتمعات من دونها، أيا كان مستوى تنميتها، أن تضمن تماسكها وازدهارها وأن تصون كرامة مواطنيها. وهي بذلك، حق أساسي من حقوق الإنسان بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية أو منظمة الصحة العالمية، بل وتكرسها العديد من المبادرات الدولية أهمها أهداف التنمية المستدامة (2015)[11].

وتعتبر الحماية الاجتماعية الشاملة، بما فيها البرامج التي لا تقوم على المساهمات، والتي تستهدف بالأساس الأشخاص الذين يعيشون الفقر أو الفقر المدقع و / أو وضعيات الهشاشة، عنصرا أساسيا في سياسات واستراتيجيات القضاء على الفقر. والهدف منها ليس فقط المساعدة في زيادة مداخيل الأسر المعنية أو التقليص من نفقاتها، بل كذلك توفير ولوج أفضل إلى الخدمات الاجتماعية والعمل اللائق. وقد أظهرت التجارب المختلفة أنه إضافة إلى الحد من الفقر والفوارق، فإن منظومة الحماية الاجتماعية ذات جودة، التي تقدم خدمات مناسبة من شأنها:

- المساهمة في نمو مندمج من خلال (1) الرفع من الإنتاجية وقابلية التشغيل الناتجة عن تأهيل الرأسمال البشري، (2) حفز الاستهلاك والطلب الداخلي و(3) تهيئة الظروف المواتية للتحول الهيكلي للاقتصاد.
- العمل، بفضل التحويلات النقدية، على تعزيز التنمية البشرية من خلال تيسير الولوج إلى التغذية والتعليم والعلاجات الصحية، مع تشجيع تمدرس الأطفال وتخفيض نسبة تشغيلهم.
- حماية الأشخاص من المخاطر والخسائر جراء الصدمات الخارجية، مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو الصحية.
- إرساء الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، والحد من التوترات الاجتماعية والصراعات العنيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي تضطلع فيها الدولة بالحماية الاجتماعية، أدركت أن فعالية الخدمات الاجتماعية، لا سيما منظومة الضمان الاجتماعي، تكمن في كونها تشكل استثمارا طويل المدى في مجتمع واقتصاد منتجين، وليس فحسب تدبير المخاطر أو الاستجابة للأزمات. أما في البلدان النامية، فيُنظر إلى الحماية الاجتماعية على أنها استجابة لأزمة ذات مدى قصير، كما هو الشأن بالنسبة لنموذج «شبكة الأمان»، و/ أو باعتبارها موارد لمنظومات الخدمات التي تتنافس مع استثمارات اقتصادية «أكثر إنتاجية».

أما في المغرب، فلا تتيح منظومة الحماية الاجتماعية محاربة الفقر بشكل فعال وتقليص أوجه الهشاشة التي تطبع هذه الشرائح من الساكنة. إن هذه المنظومة لا تزال تواجه صعوبات على مستوى إعمال مبادئ الشمولية والتضامن والمساواة وجودة الخدمات الصحية، على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل إحداث أنظمة التأمين الصحي لفائدة الأجراء والموظفين. ولا تتوفر بلادنا بَعْدُ على أنظمة مخصصة للحماية الاجتماعية للأطفال أو العاطلين عن العمل أو الأشخاص في وضعية إعاقة. كما لا يتوفر أغلبية العاملين (باستثناء أجراء القطاع الخاص المنظَّم والمصرح بهم) على تأمين اجتماعي محدد ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية[12].

11 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا 2020

12 – تقرير المجلس حول الحماية الاجتماعية في المغرب 2018

كما يمكن رصد بعض أوجه القصور العميقة المقترنة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) كالالتزام بدفع النفقات الطبية في انتظار استردادها، وأوجه الاختلال بين القطاعين العام والخاص، والزيادة في النفقات التي تهدد التوازن المالي، إلخ. أما بالنسبة لنظام المساعدة الطبية «راميد»، فتعتريه جملة من النقائص من قبيل عدم كفاية التمويل، وإقصاء جزء من الأسر الفقيرة، وضعف جودة العلاجات الاستشفائية.

أخذا بعين الاعتبار «ضعف شبكات الحماية الاجتماعية» بالنسبة لشرائح واسعة من الساكنة في وضعية هشاشة متقدمة، والتحديات التي يفرضها وباء كوفيد19-، أعلن جلالة الملك[13] عن تعميم التغطية الصحية لجميع المغاربة في بحر السنوات الخمس المقبلة، ابتداء من يناير 2021 بدءًا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية. إن التنزيل الكامل للتغطية الصحية الإجبارية لفائدة العمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة، أي أكثر من 10 ملايين شخص سيتم تأمينهم من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من شأنه، في نهاية المطاف، رفع نسبة التغطية الصحية للمغاربة إلى 90 في المائة. وللتذكير، فإن 68.8 في المائة من سكان المغرب منخرطون في نظام التغطية الصحية الأساسية، وفقًا لمعطيات الوكالة الوطنية للتأمين الصحي برسم نهاية سنة 2019.

إن الاستثمار في برامج وطنية ناجعة للحماية والضمان الاجتماعي من شأنه تعميم هذه الأنظمة وتوسيعها وتقويتها وتعزيزها[14].

3. التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان مشاركتها في سوق الشغل

على الرغم من كونها فاعلة اقتصادية أساسية، نظرًا لدورها في التكفل باحتياجات الأسرة وتوجيه دخلها نحو تربية وصحة ورفاه الأطفال، إلا أن المرأة تظل محصورة في العمل غير المأجور أو غير المنظم، حيث تمارس في أغلب الحالات وظائف موسمية وأكثر هشاشة، في غياب الحماية المكفولة بقوانين الشغل. وفي الوقت ذاته، تواجه النساء إكراهات عديدة تحول دون تحسين إنتاجيتهن، من قبيل ضعف الولوج إلى الموارد الاقتصادية وإلى الملكية والخدمات المالية، وغيرها من الخدمات المقدمة إلى المقاولات، كما أنهن يضطررن بشكل متزايد إلى التوفيق بين مسؤولياتهن الأسرية والمهنية.

وينجم عن كل هذه الإكراهات والتحديات، أن النساء يشكلن 70 في المائة من مجموع الفقراء في العالم، وثلثي ساكنة العالم التي تعاني من الأمية.

ويشكل التمكين الاقتصادي للمرأة، الذي يُعرّف بكونه المسلسل الذي تستطيع المرأة من خلاله تغيير علاقات القوة متعددة الأبعاد والمترابطة، رافعة رئيسية كفيلة بإرساء المزيد من المساواة بين الجنسين والحد من الفقر بين النساء في المناطق الحضرية والقروية، وذلك بالنظر إلى الصلة الوثيقة بين هشاشة النساء الفقيرات والشغل الناقص وانخفاض مردودية العمل.

ويعد التركيز على تأهيل النساء المعوزات في جهود الحد من الفقر أمرا جوهريا ومبررا، على اعتبار أن عمل المرأة ضروري وحيوي لضمان معيش الأسر الفقيرة. وهو ما تم تناوله بشكل صريح في الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030 الذي ينص على التزام البلدان بالقضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله في كل مكان، وتخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء، وكذا الهدف 5 لفائدة المساواة بين الجنسين.

13 – خطاب العرش لـ 29 يوليوز 2020

14 – انظر توصيات إحالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ماي 2018

وتعد السياسات الماكرو اقتصادية بمثابة أدوات مهمة من شأنها خلق بيئة مواتية تساعد في تقليص أشكال الخصاص والفقر. في هذا السياق، يمكن أن تكون الاستثمارات العمومية في البنيات التحتية للحماية الاجتماعية وسيلة لخلق فرص شغل أكثر إنتاجية للنساء، في حين أن الاستثمارات في البنيات التحتية المادية الأساسية وخدمات النقل يمكن أن تساهم في تحسين مردودية الوحدات الإنتاجية النسائية غير المنظمة.

أما في المغرب، فتشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018 إلى أن ما يقرب من أسرة واحدة من بين كل ثماني أسر تسيرها امرأة، في حين أن معدل نشاط النساء لا يتجاوز 21.5 في المائة (وهو معدل منخفض مقارنة بسنة 2008 التي بلغ فيها معدل نشاطهن 26.6 في المائة) مقابل 71 في المائة بالنسبة للرجال، وأن حوالي 40.5 في المائة من النساء العاملات (مقابل 9 في المائة من الرجال) لا يتلقون أي أجر. وتشتغل النساء، اللواتي تصل نسبة الأمية في صفوفهن إلى 43 في المائة (مقابل 24 في المائة فقط من الرجال)، أساسا في قطاعات «الفلاحة والغابات والصيد»، (بنسبة 46.9 في المائة من مجموع النساء النشيطات المشتغلات) و«الخدمات» (38.5 في المائة) وقطاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» (14 في المائة). وفي ما يتعلق بالفقر النقدي الذي ينتشر بشكل أقوى في المناطق القروية، فقد مس ما يقرب من 3.9 في المائة من النساء سنة 2014 (بانخفاض مقارنة مع سنة 2007 التي بلغ فيها 7.4 في المائة)، بينما طالت وضعية الهشاشة 10.6 في المائة منهن سنة 2014 (مقابل 16.4 في المائة المسجلة سنة 2007).

وبغض النظر عن مكافحة الفقر، فبسبب استمرار وجود تفاوتات كبيرة من حيث معدل النشاط وطبيعة مناصب الشغل والمداخيل، تبقى المساهمة الاقتصادية التي يمكن أن تقدمها المرأة غير مستغلة بالقدر الكافي. ذلك أن ولوج أعداد كبيرة من النساء إلى سوق الشغل من شأنه أن يقلص من التفاوتات في الدخل وأن يؤدي إلى تنويع اقتصادي أكبر، مما سيمكن من الرفع من القدرة على الصمود الاقتصادي في مواجهة التقلبات.

هكذا، يسجل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تقليص التفاوتات بين الرجال والنساء من حيث الفرص والنتائج، من شأنه أن يساهم في: (1) حفز النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية، من خلال التأثير المباشر لحجم اليد العاملة على الإنتاج، وتأثيره على الإنتاجية وزيادة الإنفاق على تمدرس الأطفال، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات هامة على النمو على المدى الطويل؛ (2) وإحداث مساواة أكبر في التوزيع الإجمالي للدخل؛ (3) ودعم أرباح أكثر للمقاولات بفضل رفع تمثيلية المرأة في مناصب المسؤولية المرتبطة بزيادة مردودية الأصول؛ (4) وزيادة القدرة على الصمود الاقتصادي نتيجة لتنويع الصادرات في البلدان النامية بفعل المساواة بين الجنسين، مما يقلل في نهاية المطاف من مخاطر تركيز الصادرات في بعض المنتجات الأساسية ؛ (5) وتعزيز الكفاءات في سوق الشغل، مما من شأنه ضمان توزيع أكثر فعالية للموارد ؛ (6) ودعم استقرار الأبناك، علما أن وجود النساء بنسبة أعلى في الأبناك الاستشارية كفيل بتحقيق استقرار أكبر لهذه المؤسسات ؛ (7) والمساهمة في تحقيق أهداف إنمائية أخرى، كصحة المرأة والطفل، علما أنه قد تم تسجيل تداخل إيجابي بين المساواة بين الجنسين ومؤشرات التنمية البشرية.

أما في السياق المغربي، فيُنظر إلى أجر المرأة، أو الدخل المزدوج للأسرة، على أنه إحدى السمات المميزة للطبقة الوسطى، بحيث تمكن مشاركة المرأة في سوق الشغل وولوجها إلى وظائف مدفوعة الأجر، دون وجود تفاوتات في الأجور، من «الاستفادة من مستوى من الاستقلالية والمسؤولية والسلطة والاستهلاك وتحقيق الأمان، إلخ. »[15]، وهو الأمر الذي سيقوي تموقع الأسرة في الفئات الاجتماعية

15 - Lahbabi (Veolia).

الوسطى. وكما أشار إلى ذلك هنري مندراس (1994)[16]، فإن عمل المرأة قادر على خلق دينامية الارتقاء الاجتماعي لكونه يخلخل التقسيم الطبقي ويعزز تكوين طبقة وسطى». وكيف ما كانت طبيعة العمل الذي تمارسه المرأة، فإن الدخل المزدوج من شأنه تعزيز الموقع الاجتماعي للأسرة: حيث يساهم راتب المرأة الأدنى من دخل الزوج في منع تراجع الأسرة نحو طبقات اجتماعية دنيا، في حين أن دخل المرأة عندما يكون مرتفعا، فهو يساهم في الارتقاء بالأسر نحو طبقات اجتماعية أعلى.

4. تحسين جودة الخدمات الاجتماعية

أ. الصحة

يمكن أن تشكل تكاليف العلاجات الطبية، بما في ذلك الخدمات والدعم على المدى الطويل، عبئًا على الأسر من الطبقة الوسطى، مع وجود نفقات شخصية محتملة غير تلك المتعلقة بتغطية التأمين الصحي، والتي من شأنها التأثير سلبا على أولويات أخرى للأسر، كالادخار للتقاعد أو تمويل تمدرس الأطفال. وبالنسبة للبلدان النامية، التي تتسم منظومة الحماية الاجتماعية فيها بأوجه قصور شتى، ويعيش قطاعها العمومي على إيقاع الأزمة وتفتقر فيها مؤسسات القطاع الخاص إلى التنظيم الكافي، فإن المصاريف المتعلقة بالخدمات الصحية قد تعمق من هشاشة الطبقة الوسطى الدنيا، وتتهددها بالانحدار نحو الفقر.

أما في المغرب، فتشير معيطات المندوبية السامية للتخطيط إلى أن غالبية الأسر من الطبقة الوسطى تلجأ إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات الصحية. في هذا الصدد، لجأت 54 في المائة من الأسر المصنفة ضمن الطبقة الوسطى إلى القطاع الخاص من أجل إجراء استشاراتها الطبية، مقابل 81 في المائة من الأسر الميسورة و37 في المائة من الشرائح المتواضعة، فيما ارتادت 41 في المائة منها القطاع العمومي، بينما يتوزع الباقي بين الصيدليات (5 في المائة) والتداوي التقليدي (1 في المائة).

الرسم البياني 17: ولوج الطبقة الوسطى إلى الخدمات الصحية حسب القطاع (بالنسبة المئوية)

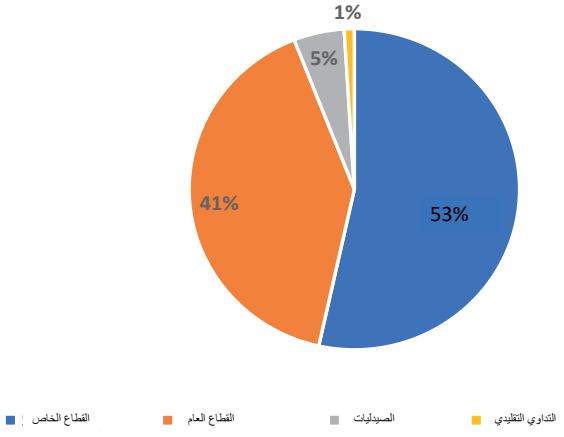

معطيات المندوبية السامية للتخطيط

16 - H. Mendras (avec la collaboration de DUBOYS-FRESNEY L.), « La seconde révolution française : 1965-1984 », 1988 [1994]

وفي 2014، كان معدل التغطية الطبية للطبقات الوسطى منخفضًا نسبيًا، إذ بلغ 37.5 في المائة، مقارنة بـ 63.7 في المائة لدى الفئات الميسورة و24.9 في المائة لدى الطبقات المتواضعة (المعوزة والمعوزة نسبيا).

إن هذه المؤشرات تبرز من جهة الحاجة الملحة للشروع في الإصلاحات الضرورية من أجل إرساء منظومة صحية عمومية عالية الجودة، قادرة على جذب أسر الطبقة الوسطى التي تستفيد عمومًا من تغطية صحية (مع تحسين الاستدامة المالية للمنظومة)؛ ومن جهة أخرى، تسلط الضوء على ضرورة تقنين القطاع الخاص ليتلاءم مع أهداف السياسات العمومية في هذا المجال، من حيث التغطية الجغرافية وجودة الخدمات وملاءمة التكلفة مع القدرات المالية للأسر.

ب. التعليم

يعتبر التعليم عاملا أساسيا يساهم في توسيع وتعزيز الطبقة الوسطى لأنه (1) مرتبط باكتساب المعارف والمهارات والمؤهلات البيداغوجية، بحيث يشكل التعليم شرطًا أساسيًا للرفع من درجة المهنية والتحكم الأمثل في الوظائف والمهام المزاولة، و(2) يتيح نقل القواعد والمعايير والقيم ونماذج السلوكيات (وهو شرط أساسي للالتزام الأمثل بالقواعد الاجتماعية).

وتشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط حول الولوج إلى التعليم في المغرب إلى ارتفاع ملموس في معدل تمدرس التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و22 سنة المنتمين إلى الطبقة الوسطى، حيث انتقل هذا المعدل من 58.6 في المائة إلى 73.2 في المائة ما بين سنتي 2007 و2014. أما تطور معدل التمدرس بالنسبة للطبقات المتواضعة (المعوزة والمعوزة نسبيا) فقد كان أكبر قليلا، إذ انتقل من 43 في المائة سنة 2007 إلى 65.4 في المائة سنة 2014.

من جهة أخرى، فإن عددا لا يستهان به من أسر الطبقة الوسطى حسب المندوبية السامية للتخطيط (15.8 في المائة سنة 2014) تدرس أبنائها في القطاع الخاص، وهي نسبة أكبر من تلك المسجلة لدى الطبقات المتواضعة (11.6 في المائة) لكنها تظل أقل بكثير من الشرائح الميسورة، حيث يتمدرس ما يقرب من ثلث أطفال هذه الأخيرة في القطاع الخاص (31.2 في المائة). وفي ما يتعلق بالتكاليف المالية، فإن أسر الطبقة الوسطى تخصص 9 في المائة من ميزانيتها لمصاريف الدراسة في القطاع الخاص، مقابل 6 في المائة بالنسبة لأسر الطبقة المتواضعة و12 في المائة بالنسبة لأسر الطبقة الميسورة.

الرسم البياني 18: حصة الأطفال المتمدرسين في القطاع الخاص سنة 2014 حسب الفئة الاجتماعية (بالنسبة المئوية)

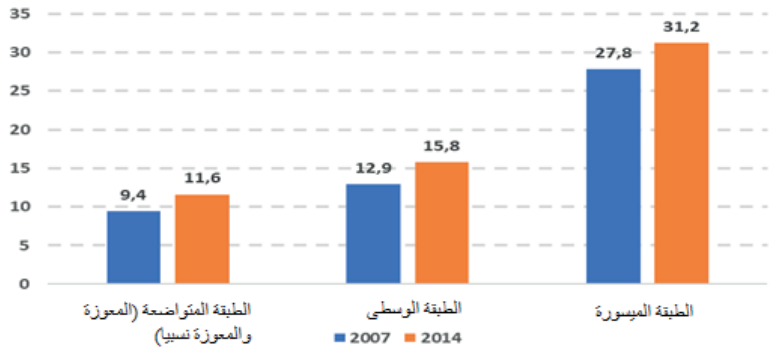

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وعليه، فإن التكاليف المالية المخصصة للتعليم تؤثر بشكل كبير على دخل أسر الطبقة الوسطى، بحيث أن هذه الأخيرة تقتطع مباشرة جزءاً من الموارد التي كان بالإمكان توجيهها نحو الاستهلاك وبالتالي تحقيق رفاهها الاقتصادي.

ج. السكن

مع تحسن ظروفها المعيشية، تتطلع الطبقات الوسطى بإلحاح متزايد، إلى الولوج إلى سكن يلبي متطلباتها من حيث نوعية ومساحة السكن والمسافة الفاصلة عن المراكز الحضرية، والتكلفة.

وحسب معطيات قطاع الإسكان، فإن الطلب على السكن من قبل الطبقة الوسطى القاطنة بالوسط الحضري يمثل 37 في المائة من إجمالي الطلب على السكن بالمغرب (20.4 في المائة بالنسبة للطبقة الوسطى العليا و16.9 في المائة للطبقة الوسطى الدنيا). أما في الوسط القروي، فإن طلب الطبقة الوسطى لا يمثل سوى 21 في المائة من إجمالي الطلب (15 في المائة للفئة الدنيا و5 في المائة للفئة العليا). ويأتي معظم الطلب على السكن، سواء في الوسط الحضري أو القروي، من الطبقة المسماة «اجتماعية» (دخل يقل عن 2000 درهم شهريًا) والفئة الهشة (دخل شهري يتراوح بين 2000 درهم و4000 درهم). ويجدر التذكير بأن الطبقة الوسطى، حسب قطاع الإسكان، تتكون من أسر قد يصل دخلها الشهري إلى 20 ألف درهم.

الرسم البياني 19: توزيع الطلب حسب الطبقة الاجتماعية والوسط (بالنسبة المئوية)

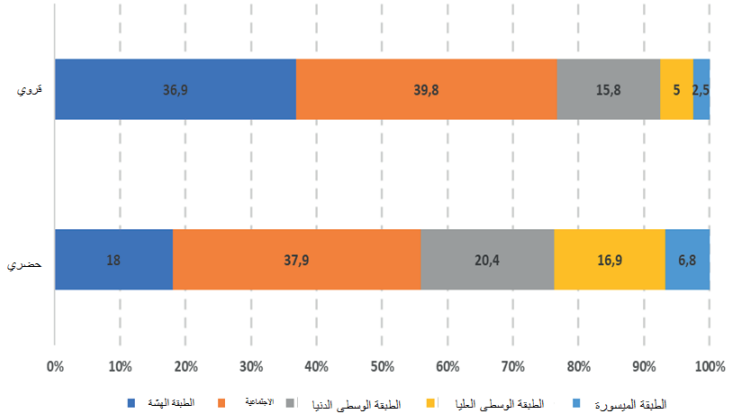

المصدر : معطيات قطاع الإسكان

وفيما يتعلق بالسكن، يتبين أنه من أصل 1.9 مليون وحدة سكنية تم اقتناؤها، فإن 41 في المائة من الطلبات على السكن، تتركز على مساكن تتراوح أسعارها بين 260 ألف درهم و950 ألف درهم، منها 23 في المائة للسكن الاجتماعي (260.000 إلى 400.000 درهم). ويتركز هذا الطلب بشكل أساسي في المدن الكبرى. ويصل متوسط السعر المصرح به في الوسط الحضري إلى 385000 درهم مقابل 205000 درهم في الوسط القروي.

الرسم البياني 20: الطلب على السكن حسب سعر الاقتناء المصرح به حسب وسط الإقامة (بالنسبة المئوية)

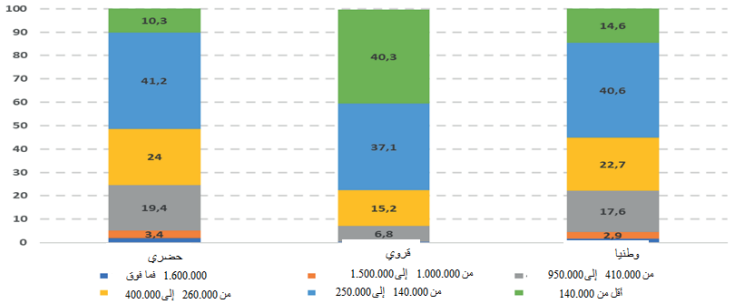

المصدر : معطيات قطاع الإسكان

بعد النتائج المتباينة، نسبيا للتدابير التي تم اتخاذها للنهوض بالسكن الموجه للطبقة الوسطى سنة 2005، إذ يغطي صندوق ضمان السكن (FOGALOGE) نسبة 50 في المائة من سعر العقار الذي لا يتجاوز 400.000 درهم، إضافة إلى منتوج الفيلات الاقتصادية والإعفاءات الضريبة على البناء الذاتي، أحدثت الدولة نظاما تحفيزيا سنة 2013[17] من أجل استهداف الأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري الصافي 20000 درهم.

وبفضل هذا الضمان الذي تم إحداثه سنة 2013 والذي يستهدف المساكن التي تتراوح مساحتها بين 80 و150 متراً مربعاً والتي لا يتجاوز فيها ثمن بيع المتر المربع المغطى 6000 درهم بدون احتساب الرسوم، مع مزايا على شكل إعفاءات من رسوم التسجيل والتنبر وتحفيظ الرسوم العقارية، تم التوقيع على 31 اتفاقية لبناء 11048 وحدة سكنية، أي بمتوسط 1578 وحدة سكنية في السنة. وفي نهاية غشت 2020، حصل 253 مسكنا فقط على شهادة المطابقة.

الرسم البياني 21: برامج إنعاش السكن

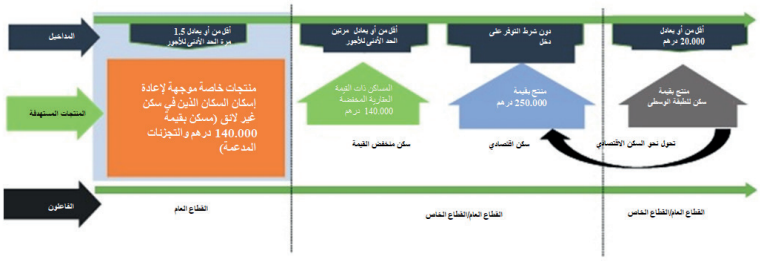

المصدر: مجموعة العمران

علاوة على عدم تغطيته لجزء كبير المنتوج العقاري، أي السكن الذي تتراوح أسعاره بين 300000 درهم و500000 درهم (المخصص للطبقة الوسطى من الفئة الدنيا)، يتبين أن هذا البرنامج لم يستفد من أية امتياز ضريبي من شأنه تنشيط العرض. ومن جهة أخرى، فإن المضاربات في سوق العقارات، وندرة الأراضي وارتفاع كلفتها، وكذا استمرار ممارسات التصريح الناقص (النّوَار)، كلها عوامل أدت إلى إحداث تغيير في السلوك الاستهلاكي لدى الطبقة الوسطى التي تقهقرت نحو السكن الاجتماعي، مع

17 – قانون المالية رقم 115.12

تفاقم مستوى مديونيتها وابتعادها عن المراكز الحضرية[18]، والحال أن الموقع الجغرافي للسكن يشكل المحدد الأساسي لنفقات الفرد، متبوعا بعدد أفراد الأسرة والتعليم.

و يشكل ضمان التنقل أيضا شرطا أساسيا لتحقيق النهوض المنشود بوضعية الطبقات الوسطى، بالنظر لكونه يساهم في الرفاه ويُيَسِّر الإدماج الاجتماعي. ذلك أن توفير شبكة نقل متطورة بالقدر الكافي يسمح بالولوج إلى الأسواق وفرص الشغل والتعليم ومختلف الخدمات، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة.

في هذا الإطار، ورغم الصعوبة التي تجدها وسائل النقل العمومية في الاستجابة للعديد من الحاجيات المرتبطة بالتنقل سواء في كل من البلدان الغنية أو البلدان النامية، فإن إرساء وتطوير شبكة نقل كثيفة وعصرية يظل أمرًا ضروريًا، علما أن التنقل يتطور بشكل أساسي من خلال الاستخدام المكثف لوسائل النقل العمومي في البلدان التي تقل حصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي فيها عن 5000 دولار أمريكي سنويا. أما دون هذا الحد، فإن حصة وسائل النقل العمومي ضمن عرض التنقل تتناقص، ويسجل في المقابل ارتفاع في استخدام العربات الخاصة، لا سيما السيارات، التي تشكل سمة من سمات الانتماء إلى الطبقة الوسطى، كما تعد في الوقت ذاته وسيلة للالتحاق بهذه الطبقة. من جهة أخرى، يمكن أيضا النظر في تجميع أماكن السكن بالقرب من فرص الشغل، وذلك من أجل تقليل حاجة فئات معينة من السكان للتنقل.

يشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، تنص في الغاية رقم (11.2) على «توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن».

5. الارتقاء الاجتماعي: تكوين رأسمال بشري عالي التأهيل

يعد التعليم والتكوين المهني من الرافعات الأساسية التي تمكن من إعداد الأفراد لعالَم الشغل من خلال تزويدهم بالكفاءات والمهارات اللازمة لرفع تحدي التنافسية الاقتصادية، كما تساهم في تنمية شخصية المتعلمين وضمان مشاركتهم الفعلية في المجتمع.

كما تضطلع برامج التكوين الجيدة بقدرة خاصة على تعزيز التنمية المستدامة في البلدان. فعلى إثر التغييرات التي أحدثها انبثاق اقتصاد المعرفة وعولمة الإنتاج والمبادلات، أصبح التوفر على موارد بشرية مؤهلة ومنتجة عاملاً حاسماً في تنافسية الاقتصاديات. وفي هذا الإطار، ومن أجل زيادة قابلية التشغيل، يحتاج الشباب والبالغون إلى مهارات مرنة تناسب متطلبات المجتمعات الحديثة، أو بمعنى آخر لـ«مزيج من المعارف والمهارات العملية والاجتماعية والسلوكيات الإيجابية، وكذا القدرة على التفكير والعمل بشكل مستقل وخلاق ومسؤول.»[19]

وبفضل الجمع بين جميع الأنشطة التعلمية المعمول بها، بغض النظر عن السن والنشاط الممارس كما أكد على ذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التعلم مدى الحياة، فإن تكوين الرأسمال يتيح الولوج إلى سوق العمل وتحسين الدخل، مع المساهمة في زيادة الإنتاجية والابتكار. وهو ما يُمَكِن من الحد من هشاشة الأسر والأفراد أمام الصدمات، وتحقيق حركية صاعدة من حيث

18 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «العقار في المغرب: رافعة أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي»، 2019

19 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التعلم مدى الحياة، 2013

الدخل، وتكوين الرأسمال البشري العلمي والتقني اللازم لتنمية البلد، وبروز أطر وسطى قوية. ويمكن تنفيذ هذا التوجه وفق ما يلي:

i. التعليم النظامي أو مسارات التعلم النظامية، المصادق عليها عادة بشهادات معترف بها اجتماعيا، وتشمل العرض الرسمي للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، بمعنى أنها تشمل بالأساس (عرض التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، إلخ).

ii. التعليم غير النظامي أو مسارات التعلم غير النظامية، وتشمل كل تعلم لا يرتبط بالعرض الرسمي لمنظومة التربية والتكوين، لكن تنظيمه يقوم على العلاقة بين المدرس والتلميذ أو المكون والمتدرب. ويتعلق الأمر أساسا بالتكوين المستمر والندوات والدورات التكوينية والمؤتمرات وما إليها، أو التعليم عن بُعد عن طريق تقنيات الإعلام والتواصل.

iii. التعلم غير المهيكل أو مسارات التعلم غير المهيكلة، والتي لا تتم بشكل إرادي في الحياة اليومية. يتعلق الأمر بأنشطة التعلم التي تجري عبر وسائل بسيطة، مثل قراءة كتب تعليمية، أو استعمال محتويات تربوية، أو التعلم عن طريق خبرات أشخاص آخرين، أو التعلم عبر الممارسة. أو بعبارة أخرى، تشمل مجموع أنشطة التعلم الشخصية التي لا تنتظم حول العلاقة بين المدرس والمتعلم.

لقد أرست أغلب البلدان التي تبنت منطق التعلم مدى الحياة، نظاما تكوينيا ناجعا لفائدة البالغين الذين يوجدون في وضعية شغل. ويمثل وضع آليات للاعتراف والتصديق على الخبرات والكفاءات المكتسبة في تلك البلدان عنصرا مركزيا في تلك المسارات. فالتكوين المستمر (بما فيه التكوين في مكان العمل) ينظر إليه بصفته عنصرا هاما من العناصر التي تقوم عليها تنافسية المقاولة. هكذا نجد أن آليات التكوين المستمر تغطي، في البلدان المتقدمة، مجموع قطاعات الإنتاج، وهي جزء لا يتجزأ من العمل.

أما في المغرب، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فلا تزال نتائج سياسة التكوين متباينة. كما أن التكوين المستمر في أوساط العمل عموماً لا يزال محدودا جدا من حيث النوعية والمدة، ويتسم توزيعه بقدر كبير من التفاوت بين الوسطين الحضري والقروي، وبين المقاولات الكبرى والصغرى، وبين القطاعين العمومي والخاص. كما أن إطاره القانوني وتمويله يظلان غير ملائمين للخصوصيات والحاجيات المطردة لكل من الإدارة والنسيج المقاولاتي.

من جهة أخرى، ثمة ضعف في سياسات تدبير الموارد البشرية في مجال التخطيط والمسار المهني وبنية التكوين وغير ذلك. كما أن عرض التكوين المستمر يظل محدودا، وكثيرا ما لا يكون ملائما لحاجيات المقاولات والأجراء. وهذا فضلا عن غياب نظام الاعتراف والتصديق على مكتسبات التجربة المهنية والتحفيز على التعلم. وبالتالي فإن فرص التطور الشخصي والمهني تبقى محدودة.

وتجدر الإشارة إلى أن جهود تكوين وتنمية الرأسمال البشري في المغرب تأثرت بشكل كبير بظاهرة هجرة الأدمغة. فحسب أحدث التقديرات، يفقد المغرب، في المتوسط، ما يقرب من 600 مهندس سنويًا: بالنسبة لبعض المدارس، فقد تم توظيف حوالي 80 في المائة من الخريجين من طرف مقاولات أوروبية. وحسب دراسة أنجزتها Global Talent Survey سنة 2018، فإن أغلب هذه المغادرات يكون الدافع وراءها هو الرغبة في العمل واكتساب الخبرة الشخصية والمهنية في الخارج، لإثراء التجارب الشخصية والبحث عن مسارات مهنية جديدة.

6.تنظيم وتَطَوُّر المهن في الوظيفة العمومية

حسب إحصائيات سنة 2020، تخصص الدولة، التي توظف 568.149 موظف مدنيا (34.5 في المائة منهم نساء)، أي 4.64 في المائة من الساكنة النشيطة، غلافا ماليا قدره 117.84 مليار درهم (مقابل 74.03 مليار درهم سنة 2009) من أجل دفع أجور الموظفين أي 10.89 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي أو حوالي 34.44 في المائة من الميزانية العامة (باحتساب المساهمات الاجتماعية). وحسب الفئات، فقد بلغت نفقات موظفي التنفيذ (سلالم الأجور 6 أو أقل)، الذين يمثلون 19.8 في المائة من إجمالي عدد الموظفين، 12.96 في المائة من إجمالي نفقات الموظفين، فيما بلغت نفقات موظفي الإشراف (سلالم الأجور من 7 إلى 9)، الذين يمثلون 14.3 في المائة من مجموع الموظفين، نسبة 19.29 في المائة من كتلة الأجور. أما فئة الأطر (سلم 10 فما فوق)، التي تبلغ 65.9 في المائة من عدد الموظفين، فقد استأثرت لوحدها بـ 67.75 في المائة من إجمالي النفقات.

الرسم البياني 22: توزيع أجور وأعداد الموظفين حسب كل فئة (بالنسبة المئوية)

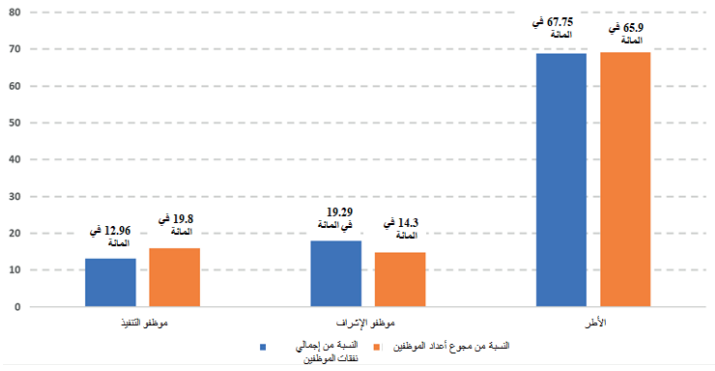

المصدر : قطاع إصلاح الإدارة

ويكشف تحليل بنية الأجور في الوظيفة العمومية أن الغالبية العظمى من الموظفين ينتمون إلى الطبقة الوسطى حسب التعريف المحدد من طرف المندوبية السامية للتخطيط. إذ تتجاوز نسبة 90 في المائة من الأجور الشهرية المؤداة للموظفين العموميين 4000 درهم، وحوالي 62 في المائة من الموظفين يتقاضون رواتب تتجاوز 6000 درهم شهريًا. هكذا، يبدو أن توزيع الأجور يؤكد دور آلية الارتقاء الاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه الوظيفة العمومية في المغرب، كما كان الأمر بالنسبة للمجتمعات الصناعية في بداية القرن الماضي.

وتجد الملاحظة المشار إليها أعلاه تأكيدها في متوسط الأجور حسب فئة الموظفين : إذ أن متوسط الأجر سنة 2020 بالنسبة لموظفي التنفيذ كان في حدود 4919 درهم شهريا (سلم 6 أو أقل)، في حين بلغ متوسط أجر موظفي الإشراف 5395 درهم شهريا (سلم من 7 إلى 9)، أما متوسط أجر إطار أو إطار عال فقد بلغ 9635 درهم شهريا (سلم 10 فما فوق). وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الأجور الصافية الشهرية ارتفع بنسبة 24.38 في المائة بين 2010 و2020، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 2.21 في المائة[20]، وهو مستوى أعلى بكثير من معدل التضخم.

20 – وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة، تقرير حول الموارد البشرية مرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2021

من جهة أخرى، يتبين أن الأجور في الوظيفة العمومية أصبحت متقاربة أكثر فأكثر، علما أن الفرق بين الأجور العليا والدنيا تراوح «من 1 إلى 15 مرة» سنة 2019، مقابل «من 1 إلى 26 مرة « سنة 2002. هكذا، فإن أدنى راتب شهري في الوظيفة العمومية يبلغ 3258 درهما وأعلى راتب يصل إلى 47290.34 درهم (أساتذة الطب والصيدلة وأطباء الأسنان في نهاية مسارهم المهني).

إن الخصائص الاجتماعية المرتبطة عادة بالطبقات الوسطى تشبه إلى حد ما تلك المتعلقة بالموظفين في المغرب[21]. إذ يتبين أن غالبية الموظفين متزوجون (80 في المائة) و3 في المائة فقط «أرامل» أو «مطلقون». كما أن 82 في المائة منهم لديهم أقل من طفلين (32 في المائة ليس لديهم أطفال)، و5 في المائة فقط لديهم 4 أطفال أو أكثر. ومن حيث خصائص السكنى، يعيش حوالي 59 في المائة من الموظفين في دور مغربية عصرية (مقابل 63 في المائة سنة 2002) منهم أكثر من 32 في المائة يعيشون في مساكن من النوع المتوسط والفاخر (20.7 في المائة سنة 2002) و0.64 في المائة يقطنون في السكن غير اللائق. وتشتمل هذه المساكن في 83 في المائة منها على 3 غرف أو أكثر (65 في المائة سنة 2002)، و2 في المائة فقط منها تحتوي على غرفة واحدة. أخيرًا، فإن 59 في المائة من الموظفين هم مالكون لمساكنهم (41 في المائة سنة 2002) فيما 20 في المائة مكترون.

الرسم البياني 23: بنية سكن الموظفين حسب نوع السكن

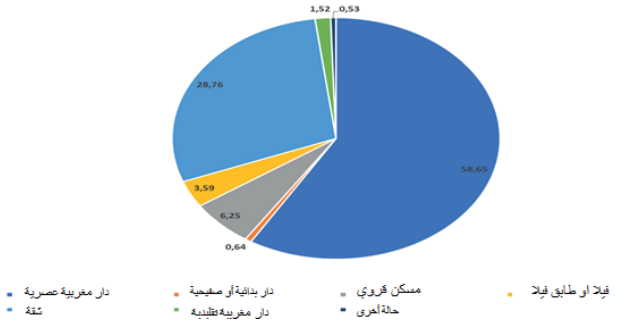

المصدر : قطاع إصلاح الإدارة

وتجدر الإشارة إلى أن شيخوخة الموظفين العاملين في الوظيفة العمومية، كما يتجلى في الهرم السكاني، تُفَسَّرُ بوضوح بانخفاض عمليات التوظيف التي ميزت منتصف سنوات 2000. هكذا يشكل الموظفون الشباب دون سن 35 سنة 25.5 في المائة من مجموع موظفي الدولة، في حين يمثل موظفو الدولة المدنيون المنتمون إلى الفئات العمرية المتراوحة بين 35 و50 سنة حوالي 40.7 في المائة من العدد الإجمالي لهؤلاء الموظفين و33.8 منهم تتجاوز أعمارهم 50 سنة. غير أن هذا التوجه انقلب خلال السنوات الأخيرة حيث يشير التسلسل الهرمي للأقدمية إلى أن النسبة المئوية للموظفين الذين لهم أقدمية «من 6 إلى 10 سنوات»، أي 17.76 في المائة، تضم أعلى نسبة من الموظفين. ويشكل الموظفون المتوفرون على أقدمية لا تتجاوز 5 سنوات، 13.5 في المائة من مجموع الموظفين.

21 – فيما يتعلق بالمديونية على وجه الخصوص، تشير المعطيات التي قدمتها الخزينة العامة للمملكة إلى وجود مستويات عالية من المديونية في صفوف الموظفين بالقطاع العام. غير أن هذه المعطيات تظل جزئية، لأنها لا تشمل جميع القروض. لذلك، فإنه من الصعب في هذه المرحلة قياس المستوى الحقيقي لمديونية الموظفين، غير أنه من المرجح أن يكون هذا المستوى أعلى مما تضمنته أرقام الخزينة العامة للمملكة.

7.انبثاق طبقة وسطى قروية

بالنظر للحجم الكبير للساكنة القروية بالمغرب، فإن انبثاق طبقة وسطى قوية يظل رهينا بالسياسات والتحفيزات المعتمدة لبلوغ هذا الهدف. وبالتالي، فقد انخرطت بلادنا منذ بداية التسعينيات في وضع استراتيجية لتنمية العالم القروي تقوم على الفلاحة. وقد تم إحداث العديد من الهيئات القطاعية والاستراتيجيات المندمجة، والتي مكنت من تحقيق تقدم مهم من حيث الكهربة والربط بشبكات المياه الصالحة للشرب، وفك العزلة عن العالم القروي[22]، إلخ.

هذا، وقد تم تسريع هذا التوجه بكيفية هيكلية منذ سنة 2008 مع اعتماد مخطط المغرب الأخضر، والانتقال إلى سرعة أعلى بإطلاق مخطط «الجيل الأخضر: 2020-2030»، الذي يسعى، من بين أهداف أخرى، إلى تشجيع انبثاق طبقة وسطى فلاحية. وفي أفق بلوغ هذا الهدف الطموح، تفيد معطيات المرصد الوطني للتنمية البشرية حول توزيع الأسر القروية أن العالم القروي لا يمكن تحويله كلية لقطاع الفلاحة، حيث إن 38 في المائة فقط من الأسر القروية ترتبط بشكل حصري بالقطاع الفلاحي، بينما 37 في المائة لها أنشطة غير فلاحية تماما، و13 في المائة تمارس أنشطة تتأرجح بين بين المجالين الفلاحي وغير الفلاحي، بينما لا تمارس 12 في المائة منها أي نشاط (معتمدة على الريع والتحويلات).

الرسم البياني 24: توزيع أنشطة الأسر في الوسط القروي

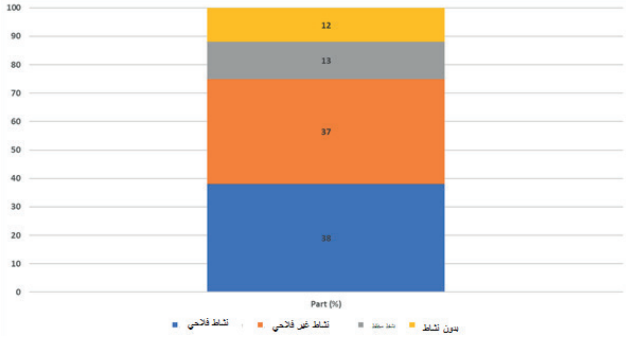

المصدر : معطيات المرصد الوطني للتنمية البشرية

والملاحظ أن التركيبة الحالية للتقسيم الاجتماعي لا تسنح ببروز طبقة وسطى قروية بالاعتماد حصريًا على الأنشطة المرتبطة بالقطاع الأولي. فعلاوة على الإجهاد المائي والطبيعة شبه الجافة والضغط الديموغرافي في العالم القروي، تعاني الفلاحة كقطاع إنتاجي من العديد من أوجه القصور التي لا تسمح بالتثمين الأمثل للأراضي: التمويل وحجم قطع الأراضي[23] والملكية على الشياع، إلخ. إن هذه الوضعية تعني أنه يصعب على هذا القطاع توفير المداخيل التي من شأنها ضمان مستوى معيشة لائق للطبقة الوسطى، علاوة على كون هذه المداخيل تبقى غير مستدامة وبالتالي لا يمكنها أن تساهم بشكل فعال في تطوير البلاد.

22 – • تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول « تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق»، 2017
• رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية»، 2017

23 – 90 في المائة من القطع الأرضية تقل مساحتها عن 20 هكتار و75 في المائة تبلغ 5 هكتار كما أنه من أصل 9 مليون هكتار، 8 في المائة فقط هي قابلة للري

ووفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فمن أجل ظهور طبقة وسطى في العالم القروي، يجب رفع تحديين اثنين هما: (1) النهوض بمستوى المعيشة (السكن، النظافة، الصحة، التعليم)؛ و(2) الإنتاجية غير كافية للنشاط الفلاحي (يمثل ما بين 12 و13 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي ويشغل 40 في المائة من اليد العاملة). وفيما يتعلق بالسكن، تجدر الإشارة إلى أن مشروع المراكز القروية الصاعدة يمكن أن يشكل بديلاً يستحق الاهتمام لتحسين الظروف المعيشية للسكان، وبالتالي من شأنه تهيئة الظروف المواتية لبروز طبقة وسطى في العالم القروي.

وفي ظل صعوبة الولوج إلى المعطيات التفصيلية اللازمة ذات الصلة بنتائج الإحصاء الفلاحي لسنة 2016 (السجل الوطني الفلاحي)، يغدو القيام بتحليل دقيق للساكنة القروية أمرا متعذراً. أما المعطيات المتاحة المتعلقة بالإحصاء العام حول الفلاحة لسنة 1996، فهي لا تتيح، توصيفا تفصيليا للطبقة الوسطى في العالم القروي واستقاء ما يكفي من الدروس لوضع السياسات العمومية.

8. تطوير بنية تحتية رقمية مندمجة

إن تسريع التحول الرقمي والتكنولوجيات الجديدة، عوامل تساهم في إحداث تغييرات عميقة في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. وتخلق هذه التكنولوجيات التي تتطور باستمرار وبسرعة، فرصًا سانحة لتحسين الإنتاجية وتحقيق الرفاه، ولكنها تطرح تحديات كبرى من حيث المؤهلات والشغل والإنتاجية وتوزيع الدخل. وبالتالي، يكون للتحول الرقمي تداعيات كبيرة على ديناميات توسيع وتعزيز الطبقة الوسطى.

وفيما يتعلق بالشغل، فإن التغييرات الناجمة عن التطور الرقمي تؤدي إلى تحولات تهم طبيعة العمل وكذا إلى خلق مهن جديدة واختفاء أخرى. في هذا الصدد، يشير تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [24] حول مستقبل الشغل إلى أن 14 في المائة من الوظائف قد تعوض بالآلات، في حين أن 32 في المائة من الوظائف ستعرف تحولا جذريا. أما في المغرب، فمن المتوقع أن تتحول أكثر من 50 في المائة من الوظائف إلى وظائف يتم القيام بها بطريقة آلية (الأتمتة)[25].

وعلى مستوى الوظائف التقليدية، يؤدي التحول الرقمي إلى تغيير في أساليب العمل مثل المرونة والإبداع المشترك، كما يؤدي إلى إعادة النظر في أنماط وعمليات الاشتغال وفي طريقة التنظيم والتراتبية. كما أنه يشجع على اعتماد العمل عن بعد، وذلك بفضل الوسائل الرقمية التي تتيح قدرًا أكبر من المرونة في اختيار الأوقات والأماكن والمعدات ومحتوى العمل في أي وقت وفي أي مكان.

كما أن توسع وانتشار التحول الرقمي سيؤدي إلى اختفاء العديد من المهن والوظائف، وارتفاع البطالة والهشاشة وبالتالي الإضرار بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، فإن العديد من المهن التي تتركز بشكل أساسي على الخدمات، سيكون مصيرها الاختفاء، لاسيما في مجالات معالجة المعطيات والتدبير الإداري والمحاسبة والبنوك والتأمينات والنقل والتنقل...إلخ. أما في القطاع البنكي على وجه الخصوص، فإن تأثير التحول الرقمي سيكون كبيرًا، نظرًا لانخفاض وتيرة إحداث وكالات بنكية جديدة: 115 وكالة جديدة سنويًا، وهو مستوى أقل بكثير من معدل 300 وكالة في السنة المسجلة منذ 10 سنوات[26].

24 - OCDE, « L'avenir du travail, Perspectives de l'emploi », 2019

25 - Mckinsey, « A future that works : automation, employment, and productivity », 2017

26 – https://fnh.ma/article/bourse-finances/le-rythme-d-evolution-du-reseau-bancaire-continue-a-decelerer

لذا بات من المستعجل، العمل على استباق هذه التحولات العميقة ومواكبتها بواسطة عمليات إعادة هيكلة مسؤولة ومقبولة اجتماعياً، مثل إعادة تكوين العاملين الذين تتعرض وظائفهم للتهديد، من خلال وضع سياسة ناجعة للتكوين المستمر. وبتبنيها لهذه التدابير المواكبة، يمكن لبلادنا الاندماج في سلسلة القيمة على الصعيد العالمي، من خلال استقطاب مهن رقمية جديدة داخل نطاقها الترابي.

لذا من الضروري معالجة بعض أوجه القصور، التي تهم بشكل خاص توفر البنيات التحتية وإتقان المعارف، وهي نقائص تُبقِي فئات مهمة من المغاربة، أي حوالي 9 ملايين نسمة، خارج دينامية الرقمنة الجارية حاليا نظرا للأسبَاب التالية:

- ضعف الولوج إلى التجهيزات: هواتف ذكية، لوحات رقمية أو حواسيب؛
- ضعف الولوج إلى الأنترنت عالي الصبيب: قلة استخدام الإنترنت الثابت، لا سيما في الوسط القروي؛
- ضعف التحكم في الأدوات الرقمية: عدم التمكن من القراءة والفهم، اعتبارا لكون أزيد من 30 في المائة من المغاربة أميين، علاوة على الأمية الوظيفية (الأمية الرقمية)، التي لا تسمح بالتحكم في استخدام التقنيات الرقمية.

القسم الثالث: توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للنهوض بالطبقة الوسطى

المحور الأول: حول البحث الأكاديمي والإحصائيات

1. وضع برامج للبحث حول الطبقة الوسطى من أجل تحسين المعارف حول الفئات الاجتماعية التي تساهم بشكل أكبر في النمو والتنمية.
2. إثراء وتحديث المنظومة الوطنية للإحصاء:

أ. تحسين تتبع الأجور في القطاع الخاص والدخل غير الأجري.

ب. تطوير مؤشرات حول القدرة الشرائية وظروف المعيشة والممتلكات (الأصول المادية، الادخار المالي وغير المالي، القروض والالتزامات، إلخ) في صفوف مختلف الفئات والجهات وأوساط الإقامة.

ج. نشر الإحصائيات السكانية على نطاق واسع، ولا سيما تلك المتعلقة بالإحصاء العام الفلاحي (2016).

د. توفير الموارد (العلمية، والتقنية، والمادية) اللازمة لإجراء البحوث وتسريع وتيرة تحيين المعطيات المتعلقة بالعتبة الدنيا والعليا للدخل أو مستوى المعيشة التي تحدد على أساسها الطبقة الوسطى، وذلك تجنبا لتقادم المعطيات اللازمة لوضع السياسات العمومية، لا سيما عند نهاية الفترة المشمولة بالبحوث التي تم على أساسها وضع تلك العتبات.

المحور الثاني: حول مهن الوظيفة العمومية

3. التسريع ببلورة أو مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ مشروع إصلاح الإدارة العمومية (الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021). وترتكز هذه الخطة على أربعة تحولات هيكلية تتضمن تدابير هامة لتطوير مهن الوظيفة العمومية، لا سيما التحول الذي يهم التدبير بالكفاءات من خلال مراجعة الإطار المرجعي للوظائف والكفاءات والتدبير التوقعي المرتبط بها، وتطوير منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية وتحسين الحماية الاجتماعية للموظف، وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة، إلخ.

المحور الثالث: حول تكوين الرأسمال البشري

4. تعميم وتطوير التعليم الأولي، بوصفه عاملا أساسيا في تكافؤ الفرص.
5. ملاءمة المقررات التعليمية لحاجيات البلاد، من خلال :

- تخصيص 20 في المائة على الأقل من البرامج التعليمية للأنشطة الفنية والرياضية والمواطنة، وتشجيع التعلمات متعددة التخصصات والمهارات الشخصية (Soft skills) وتنمية الحس النقدي والتفكير المنهجي وروح المبادرة وثقافة المواطنة الفاعلة؛

- جعل منظومة التربية والتكوين المهني تستجيب بشكل أفضل لمستلزمات تحقيق الأهداف المحددة في إطار السياسات العرضانية أو القطاعية (الصناعة، الفلاحة، السياحة، الخدمات)، من خلال تيسير وضع برامج تعليمية خاصة بها أو ملاءمة البرامج الموجودة حاليا؛
- العمل بانتظام وبشكل استباقي، على ملاءمة المضامين التعليمية، خاصة بالنسبة للتعليم العالي والتكوين المهني، مع التحولات التي يمليها التقدم التكنولوجي، ومع المستجدات المتعلقة بظهور مهنٍ وطرقِ عمل جديدة.

6. تقوية التكوين التأهيلي مدى الحياة وإرساء آلية الاعتراف والتصديق على مكتسبات التجربة المهنية ووضع الجسور بين مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين.

7. مضاعفة الجسور بين المنْظومة العامة للتعليم وبين التكوين المهني، من أجل تحسين جاذبية هذا الأخير، والسماح بالانتقال من منظومة إلى أخرى لمن يرغب في ذلك ووفق شروط موضوعية محددة، فضلا عن تمكين التلاميذ الحاصلين على شهادة البكالوريا المهنية من مختلف التخصصات من الولوج إلى التعليم العالي والجامعي.

8. تحويل ضريبة التكوين المهني (1.6 في المائة من كتلة الأجور دون تحديد سقف، والموجهة حاليا نحو التكوين الأساسي) إلى ضريبة تؤول عائداتها إلى حساب فردي للأجير مخصص للتكوين ويظل متاحا طيلة مساره المهني.

9. بلورة وإرساء منظومة رقمية للتكوين تسمح للمتعلم، عبر شبكة الأنترنت، باستكمال وتعزيز المعارف المكتسبة داخل المؤسسة التعليمية، وفقا للوتيرة التي تناسبه وحسب قدراته. وينبغي العمل، في غضون السنوات الثلاث المقبلة، على توفير غالبية الدروس والمحتويات البيداغوجية الأساسية الخاصة بمختلف المستويات التعليمية على شبكة الأنترنت.

10. وضع نظام لاعتماد المهن، ولاسيما المهن الجديدة أو التي لم يتم بعد تقنينها، وذلك لتيسير ولوج سوق الشغل وتحسين الدخل.

11. دعم المبادرة الفردية في كل مراحل العمر، من خلال النهوض بالخبرة المتأتية بالعمل والتعلم الذاتي.

12. تشجيع عودة الأطر المغربية المقيمة بالخارج من خلال توفير الظروف اللازمة لإعادة إدماجهم في الحياة العملية من أجل المشاركة المباشرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم.

المحور الرابع: حول توسيع وتنويع مسارات الارتقاء الاجتماعي

13. تقوية وتعزيز مسارات أخرى للارتقاء الاجتماعي لا سيما من خلال الرياضة والثقافة.

14. وضع وتعزيز تدابير للنهوض بولوج المرأة إلى سوق الشغل وتشجيع المبادرة المقاولاتية النسائية، وتقوية تمثيليتها في الأجهزة التقريرية للمقاولات، مع مراعاة دورها الاجتماعي.

المحور الخامس: حول التنمية القروية

15. تنفيذ سياسة فلاحية ملائمة لصغار الفلاحين والفلاحين المتوسطين لتمكينهم من تحسين ظروف تنظيم وإنتاج وتوزيع منتجاتهم الفلاحية، لا سيما من خلال وضع تحفيزات لتشجيع الانتظام في إطار تعاونيات أو غيرها من أشكال التجميع الأكثر مرونة، وتطوير منصات مشتركة، وتحسين العرض عبر توفير منتجات وخدمات مبتكرة وذات جودة ، إلخ.

16. تشجيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية في الوسط القروي، وذلك بهدف تعزيز ظهور طبقة وسطى لدى 50 في المائة من ساكنة العالم القروي الذين لا ترتبط أنشطتهم بالفلاحة والذين قد يستقطبهم القطاع غير المنظم، في غياب بدائل مناسبة. وستمكن الدخول المتأتية من هذه الأنشطة غير الفلاحية في نهاية المطاف من دعم التنمية الفلاحية.

17. العمل على تطوير المراكز القروية الصاعدة لتصبح رافعة لتعزيز جاذبية وتهيئة المجالات الترابية، بما يجعلها قادرة على ضمان الشروط اللازمة لانبثاق طبقة وسطى قروية.

18. تحسين انسيابية الأسواق العقارية، مع العمل على حماية الصبغة الفلاحية للأراضي، ورفع القيود المفروضة على صغار المنتجين الفلاحيين من خلال تحسين العرض في السوق العقاري وتحسين الولوج إلى العقار بالنسبة للاستغلاليات الفلاحية الصغيرة، عبر الاستثمار الفلاحي غير المباشر؛ وتشجيع ودعم الاستثمار الفلاحي الخاص على مستوى الاستغلاليات الصغيرة والمتوسطة، ورفع القيود القانونية والتنظيمية التي تحول دون تكوين قطع أرضية قادرة على تحقيق ارتفاع قيمة العقارات.

المحور السادس: حول تطوير وتكريس دور الدولة الاجتماعية لفائدة الجميع

✔ نظام جبائي منصف يعزز بروز طبقة وسطى قوية

19. تعزيز القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، من خلال سن ضريبة للأسرة أكثرَ ملاءمة، تأخذ بعين الاعتبار نفقات التكفل العائلي، مع تعزيزها بتعويضات عائلية أكثرَ مواكبة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، بما في ذلك نفقات تعليم الأبناء.

20. اعتماد نظام جبائي «دينامي» باستخدام الرافعة الجبائية لتعويض مراحل تجميد الأجور أو تقهقرها، من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية لأسر الطبقة الوسطى.

21. إدخال المزيد من الإنصاف بين الضريبة على العمل وعلى الرأسمال. تطبيق الضريبة على الدخل بطريقة منصفة على جميع الدخول وبشكل يتناسب مع قدرات الملزَمين على المساهمة. والعمل على ملاءمة الشبكة المعتمدة، بالإضافة إلى المقايسة على معدل التضخم كل ثلاث سنوات.

✔ سياسة للسكن تقوم على ملاءمة العرض مع حاجيات الأسر

22. اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد لإعداد وتقييم سياسات السكن، تشدد خاصة على:

أ. تحديد مواصفات متعلقة بجودة السكن تشمل مؤشرات مرتبطة بالنقل (مدة الرحلة والتكلفة)، ولاسيما فيما يتعلق بالولوج إلى الشغل؛

ب. العمل بشكل قبلي على إدماج الاحتياجات في مجال النقل العمومي ذي التكلفة المعقولة في التخطيط للمشاريع الجديدة المزمع تطويرها؛

ج. نظرة شاملة حول تأثير موقع وجودة السكن وخيارات التنقل المتاحة على ظروف المعيشة.

23. توظيف آليات تنسيق تدبير المجال العقاري من أجل إنتاج عقار موجه للنهوض بالسكن المتوسط، وتدعيمها بتدابير تحفيزية، مع العمل على ضمان تتبع صارم للتصدي لممارسات الاستيلاء على العقارات.

24. تشجيع تنمية العقار الموجه للسكن المعد للكراء، لفائدة الطبقة الوسطى، وذلك من خلال:

- تشجيع الاستثمار في السكن المعد للكراء، عن طريق اعتماد تحفيزات ضريبية وتدابير لتقنين السومة الكرائية وتمكين الفئات المستهدفة من الولوج إلى هذه الوحدات السكنية؛
- إحداث آليات لتمويل العقار الموجه للسكن المعد للكراء؛
- إعمال حق الشفعة (الأفضلية) بما يمكِّن من إنشاء رصيد عقاري موجه للمساكن المعدَّة للكراء؛
- تحديد حصص خاصة بالسكن المعد للكراء في وثائق التخطيط الحضري، لاسيما في إطار مناطق التهيئة التشاورية (ZAC).

✔ **منظومة صحية ذات جودة، تتمحور حول المواطن**

25. اعتماد رؤية شمولية لقطاع الصحة وتنفيذ ورش إصلاح القطاع، وذلك بغاية ضمان الحقوق الاجتماعية لكل الأفراد، بما في ذلك حصولهم على علاجات ذات جودة في جميع أنحاء التراب الوطني.

26. تدبير منظومة العلاجات، على المستوى الوطني والجهوي، على أساس خريطة صحية جهوية، تدمج القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، يعد دور الدولة أساسيا لضمان الانسجام العام لهذه المنظومة وضمان التتبع الصارم للخريطة الصحية من أجل ضمان تناسق العرض الصحي بين مختلف المجالات الترابية (الجودة والقرب).

27. إرساء منظومة للدعم العمومي لفائدة القطاع الخاص، على أن تكون مشروطة بتحلي هذا القطاع بدرجة أكبر من الشفافية، خاصة على مستوى المداخيل، والتأطير على مستوى الأسعار المطبقة.

المحور السابع: حول مكافحة الفقر وإدماج القطاع غير المنظم

28. توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للفرد، طوال حياته، بغض النظر عن وضعيته المهنية، ويشمل ذلك توفير التغطية الصحية.

29. وضع المرأة في صلب الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والقطع مع السياسات والبرامج التي غالبا ما تستهدف الرجال وتعتمد على مفهوم الأسرة المكونة من رجل هو المعيل الوحيد والمرأة والأطفال كمتكفل بهم، مع العلم أن هذه المقاربات لا تساهم في الحد من الفقر (بل تعمل على توسيع الفجوة الإنتاجية بين الجنسين وتؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي للمرأة).

30. دراسة إمكانية تطبيق حد أدنى أساسي للدّخل، تستفيد منه بالأولوية الأسر الفقيرة والتي تعاني الهشاشة : ومن شأن إرساء السجل الاجتماعي الموحد، الموجود قيد الإعداد، أن يُيَسِّرَ بشكل كبير تطبيق هذا الحد الأدنى من الدخل. غير أنه ينبغي العمل على حصر هذا الحد الأدنى للدخل في مستوى أقل من الحد الأدنى للأجور، من أجل تجنب السلوكات الاتكالية وغير السليمة التي تضر بقيمة العمل؛

31. مواصلة وتكثيف جهود الحد من الفقر التي انطلقت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- **تسهيل إدماج مهن القطاع غير المنظم**

32. تطبيق مساهمة جزافيّة منخفضة على تجار القرب والحرفيين ووحدات الإنتاج الصغيرة العاملة في القطاع غيْر المنظم، التي تنخرط في مسلسل الانتقال نحو القطاع المنظم، وهي ضريبة تتضمن حزمة واحدة تجمع كل الأعباء والالتزامات (الضرائب، الرسوم، التغطية الصحية، التقاعد). وسيتم إعفاء الأنشطة الخاضعة لهذه الضريبة الجزافية من أيّ ضريبة أو أعباء أخرى، كما سيكون لها الحقّ في الاستفادة من التغطية الاجتماعية. ويمكن أن يتم تحديد هذه المساهمة حسب طبيعة النشاط المزاول، وذلك تحريا للمزيد من الإنصاف والتحفيز.

33. ملاءمة وتخفيف القيود وشروط استفادة المقاولين الذاتيين والحرفيين من المنتجات المالية، بما فيها تلك المنتجات التي يضمنها صندوق الضمان المركزي.

34. وضع أنظمة رقمية للفَوْترة وتعميمها، على أن تكون مرتبطة بالمديرية العامة للضرائب لتيسير الإقرار الإلكتروني وضمان الشفافية. ويقتضي ذلك توفير المواكبة التقنية والمالية لانخراط وحدات الإنتاج العاملة في القطاع غير المنظم وتجار القرب في مسلسل رقمنة أنظمة الفوترة.

المحور الثامن: نحو سياسة للبنيات التحتية الرقمية المندمجة

35. اعتماد خطة وطنية استعجالية لتجاوز الفجوة الرقمية على مستوى التغطية الجغرافية بالشبكة الثابتة والنقالة، بما يسمح بتوفير نسبة ولوج إلى الإنترنت عالي الصبيب لـ 100 في المائة من الساكنة، عبر بنية تحتية رقمية ذات تكلفة منخفضة تستفيد من التكامل بين التكنولوجيات

36. خفض التكاليف عن طريق وضع آلية للمساعدة والدعم من أجل الارتباط بشبكة الإنترنت الثابت والنقال (عبر اشتراكات جزافية تتيح الولوج إلى خدمات الإدارة الإلكترونية والتعليم عن بعد والخدمات الصحية عن بعد) واقتناء الوسائل الرقمية (حواسيب، لوحات إلكترونية) لفائدة الأسر والطلبة والمتعلمين.

37. اعتبار التكنولوجيات الجديدة معرفة أساسية يتعين إدراجها في المناهج المدرسية والجامعية، والعمل على تطوير مسالك رقمية عن طريق الجمع بين المسارات التقليدية والمعارف الرقمية في مختلف التخصصات.

38. إدماج المجالات الترابية في دينامية التحول الرقمي مع إعطاء الأولوية للجهات الضعيفة التي لا تواكب دينامية التنمية على الصعيد الوطني.

ملاحق

الملحق رقم 1 : المقاربات التجريبية لتحديد وقياس الطبقات الوسطى

حدد كل من ثورو (1987) وبيردسال وآخرون (2000)[27] الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى على أنهم الأشخاص الذين يمتلكون دخلًا يمثل ما بين 75 في المائة إلى 125 في المائة من الدخل الوسيط في البلاد، وهي مقاربة مشابهة لتلك التي يعتمدها رافايون (2009) الذي يستخدم الدخل الوسيط الفرد، وليس متوسط الدخل. وحدد باحثون آخرون، مثل بارو (2000)[28] نطاق الطبقة الوسطى بين الخُمس الثاني والرابع للدخل، بينما حدد ألبرتو أليزينا وآخرون (1996)[29] هذا النطاق بين الخُمس الثالث والرابع للدخل. أخيراً، حدد إيستيرلي (2001) الأخماس الثلاثة الوسطى لتوزيع الاستهلاك الفردي على أنها تنتمي إلى الطبقة الوسطى.

ومع ذلك، فتطبيق مقاربة نسبية يمكن أن تطرح بعض المشاكل؛ حيث أوضح بانيرجي ودوفلو (2008)، أن هناك احتمال أن تكون الطبقة الوسطى المحددة على أساس نسبي فقيرة على الأساس المطلق، خاصة في بعض البلدان منخفضة الدخل، وذلك بالنظر للاختلافات الجوهرية في القدرات الاستهلاكية للطبقة الوسطى بين هذه البلدان.

ولتحديد الطبقة الوسطى بناءً على المستويات المطلقة للدخل أو الاستهلاك، يستخدم رافيون (2009) ، على سبيل المثال مبلغ 2 و13 دولارا أمريكيا كعتبتين دنيا وعليا، بينما نجد أن بانيرجي ودوفلو (2008) يصنفان الأشخاص الذين ينفقون ما بين 2 و 10 دولار أمريكي للفرد في اليوم ضمن الطبقة المتوسطة.

غير أن استخدام عتبة دنيا قدرها دولاران في اليوم لتحديد الانتماء إلى الطبقة الوسطى يطرح إشكالا، لأن هذا المستوى من الدخل لا يضمن الأمن الاقتصادي.

وهكذا، فقد اقترح باحثون آخرون توليفة تجمع بين التعريفات المطلقة والنسبية في الآن ذاته. فقد عرّف بيردسال (2007)[30] الطبقة الوسطى على أنها الطبقة المكونة من الأشخاص الذين يستهلكون أكثر من 10 دولارات في اليوم (بأسعار تكافؤ القوة الشرائية)، غير أن نفقاتهم تقل عن تسعين في المائة من توزيع الدخل في بلدهم. ويقوم المعيار الذي تبناه هذا الباحث على فكرة مفادها أن عتبة 10 دولارات تمثل عتبة عالمية مطلقة يكون أصحابها أفقر من أن يصنفوا ضمن الطبقة المتوسطة في أي مجتمع، في حين أن نسبة تسعين في المائة من توزيع الدخل تمثل العتبة النسبية والمحلية التي يُصَنَّفُ من يتجاوزها ضمن طبقة الأغنياء وفقاً للمعايير المحلية. من جانبه، استخدم علي عبد القادر علي (2011)[31] عتبة الفقر الوطني (بأسعار تعادل القوة الشرائية) كحد أدنى و 13 دولارًا في اليوم كحد أعلى لتحديد الطبقة الوسطى في خمسة بلدان عربية (بما فيها المغرب). وقد بلغ حجم الطبقة الوسطى في هذه البلدان اعتمادا على هاتين العتبتين 79 في المائة من إجمالي تعداد السكان في منتصف سنوات 2000، وهي نسبة عالية نسبيًا مشروطة بالقيمة العالية نسبيًا للعتبة العليا.

27 - N. Birdsall et al., “Stuck in the Tunnel: Is Globalization Muddling the Middle Class,” Center on Social and Economic Dynamics, Working Paper 14, 2000

28 - R.J. Barro, “Inequality and Growth in a Panel of Countries,” Journal of Economic Growth 5, 2000

29 - A. Alesina et al., “Political Instability and Economic Growth”, Journal of Economic Growth 1, 1996

30 - N. Birdsall, “Reflections on the Macro Foundation of the Middle-Class in the Developing World”, Center for Global Development Working Paper 130, 2007

31 – علي عبد القادر علي، «الطبقة الوسطى في الدول العربية»، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة «جسر التنمية»، العدد 103، ماي 2011

غير الجمع بين معايير التحديد المطلقة والنسبية يظل موضوع جملة من الانتقادات، وذلك لكون استخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية (PPA) لا يسمح بمقاربة تغيرات القوة الشرائية من بلد إلى آخر بشكل مناسب : يعتمد استخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية (PPA) للمقارنة بين بلدان مختلفة اختلافا كبيرا على أسس نظرية ضعيفة؛ إذ تعتري تحديد معدل تعادل القوة الشرائية عدة ثغرات من حيث معالجة مجال السكن، ومعدلات إنتاجية الخدمات الحكومية، وقياس الامتياز الحضري في التسعيرات المعتمدة، إلخ[32].

أخيرًا، يعرّف بيكيتي (2014)[33] الطبقة الوسطى حسب الممتلكات، وذلك بالنظر إلى الأمن الاقتصادي الذي يوفره امتلاك الأصول. وبشكل أكثر تحديدًا، تمتلك الأسر التي تُعتبر من الطبقة الوسطى حسب هذا التصنيف أصولًا تقع بين متوسط ثروة الأسر وبين الفئة العليا لـ 10 في المائة من توزيع الثروة.

إن لهذا التعريف حدوده أيضا. ذلك أن استخدام المعدل الوسط لتوزيع الثروة لا يسمح لنا أولا بتحليل التغيرات في حجم الطبقة الوسطى، نظرا لكونه يعتبر أن هذا الحجم يظل ثابتا من سنة إلى أخرى. ثانيا، من المحتمل أن يؤدي عدم أخذ الدخل بعين الاعتبار إلى استبعاد العديد من الأسر مثل الأسر ذات المديونية، حيث يكون صافي الأصول التي تمتلكها منخفضا للغاية، على الرغم من كونها تتوفر على دخل يضعها منطقيا ضمن الطبقة الوسطى.

32 - A. Deaton, “Price Indexes, Inequality, and the Measurement of World Poverty”, American Economic Review, vol. 100, No. 1, 2010

33 - T. Piketty, « Le capital au XXIème siècle », Editions Seuil, 2014

الملحق رقم 2 : مقاربات تقسيم الطبقات الاجتماعية

أ. المقاربات التقليدية

- **المقاربات الثلاثية**

تُمَيِّزُ المقاربة التي اعتمدها أفلاطون بين ثلاث طبقات اجتماعية هي (1) الحكام : الذين يمثلون عقل المجتمع وحكمته ، أي رأس الجسم الاجتماعي، (2) حراس المدينة : وهم الشرطة والجنود الذين يمثلون روح المدينة و«صدرها» الدفاعي و (3) العمال : الذين يمثلون عنصر الإنتاج والجهد البدني ولكن أيضًا بطن جسم المجتمع. وإن كان هذا التقسيم هرميا، فإنه يقوم على الوظيفة التي تؤديها كل طبقة داخل المجتمع.

من جانبه، يقسم أرسطو المجتمع إلى ثلاث طبقات اجتماعية هي : الأغنياء والفقراء والطبقة الوسطى الميسورة . وتضطلع هذه الأخيرة بضمان الاستقرار من خلال تطلعاتها وقيمها .

- **المقاربات الثنائية/التقابلية**

تستند المقاربات الثنائية/التقابلية على مبدأ التقابل بين مكونين رئيسيين في المجتمع. وهكذا، نجد في المجتمع الروماني «العامة» في مقابل «النبلاء»، ويتم تصنيف هاتين الطبقتين على أساس الانتماء الاجتماعي والظروف المعيشية. أما في المجتمع الإسلامي فنجد التقسيم يقوم على أساس المعرفة، إذ يتم التميز بين «العامة» و«الخاصة» ...

ب. المقاربات الحديثة

بالنسبة للمقاربات الحديثة، لعله من الأفضل لدى استعراضها اعتماد مقاربة تاريخية للتمييز بين المقاربات الاقتصادية ما قبل الماركسية، والمقاربة الماركسية، والمقاربات الاجتماعية (ماكس فيبر):

i. المقاربات ما قبل الماركسية، من قبيل أعمال آدم سميث وخاصة أعمال دافيد ريكاردو التي ميزت في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية نحو المجتمع الصناعي بين ثلاث فئات : 1) ملاك الأراضي، 2) الرأسماليون (مجال الفلاحة في البداية) و 3) العمال.

ii. المقاربة الماركسية: تتشكل الطبقات الاجتماعية على أساس أنماط الإنتاج (العبودية، الإقطاع، الرأسمالية...) التي تشكل تناقضات (هيجلية) تجعلنا حيال طبقتين اجتماعيتين متعارضتين : طبقة تمثل نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي أصبح في القرن التاسع عشر مهيمنا بشكل متزايد وحصري في المجتمعات الصناعية، وطبقة البروليتاريا والبرجوازية.

iii. المقاربة الفيبرية (نسبة لماكس فيبير) : تتسم بطبيعتها السوسيولوجية، وتعتمد بشكل أكبر على معيار السلطة، في مجتمع أصبح أكثر تعقيدًا من المجتمع الذي تناوله ماركس، وذلك مع تطور فئة بيروقراطية (بدون معنى قدحي) تؤطر المجتمع وتوجد في وضع بين البورجوازية والبروليتاريا الماركسية.

ج. المقاربات الجديدة

تتسم المقاربات الجديدة باعتمادها بشكل أكبر على المنطق التجريبي. ويتناول أصحابها مجتمعات القرن العشرين في تعقيدها وطابعها المركب. فقد شهدت هذه المجتمعات تطور عدد كبير من الفئات الاجتماعية التي تحتل موقعا وسيطا بين فئة ملاك أصول الإنتاج (الأراضي والمقاولات) وفئة العمال

الذين يستخدمون وسائل الإنتاج تلك. وتوجد هذه الفئات الجديدة في الإدارات العمومية ومختلف أنشطة الخدمات. أما في المجتمعات النامية، فإلى جانب هذه الشرائح الاجتماعية التي ولدت من رحم تطور المجتمع الحديث، يوجد أيضا عدد من الأنشطة الإنتاجية والخدمات السابقة عن الرأسمالية.

الملحق رقم 3 : لائحة الهيئات التي جرى الإنصات إليها

يعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن خالص تشكراته لمختلف الفاعلين والهيئات والمؤسسات التي شاركت في جلسات الإنصات التي نظمها المجلس.

القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية	• وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة • وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات • وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة – قطاع إصلاح الإدارة – مديرية الدراسات والتوقعات المالية • المندوبية السامية للتخطيط • بنك المغرب • الخزينة العامة للمملكة • مجموعة العمران • الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
المنظمات غير الحكومية	• مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد
مؤسسات التعليم العالي	• معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة
المنظمات المهنية	• الجمعية المهنية لشركات التمويل • المجموعة المهنية لبنوك المغرب

الملحق رقم 4: لائحة أعضاء اللجنة المؤقتة المكلفة بإعداد الدراسة

لحسن والحاج	علي غنام
أرمان هاتشويل	إدريس بلفاضلة
طريق أكيزول	أحمد أبوح
عبد المقصود راشدي	لطيفة بنواكريم
التهامي عبد الرحماني الغرفي	أحمد بهنيس
محمد كاوزي	خليل بنسامي
كريمة مكيكة	لحسن حنصالي
محمد مستغفر	محمد عبد الصادق السعيدي
محمد بنقدور	عبد الرحمان قنديلة
عبد الرحيم الكسيري	عبد الرحيم لعباید
عبد االله دكيك	محمد علوي
عبد الحي بسة	مينة الرشاطي

الخبراء الذين واكبوا اللجنة

الخبير الدائم : المهدي أبو الفضل

الترجمة: نادية أوغياطي

يوسف ستان